الاستشهاد في علم النحو من الأمور المهمة؛ لأن الشاهد هو الدليل على صحة القاعدة النحوية؛ مما دعا علماء العربية للاهتمام بالشواهد النحوية، وبتحديد القبائل العربية التي يُعتدّ بفصاحتها[1].

فإذا عدنا إلى كتاب سيبويه مثلا ــ بما أنّه يمثل أول عمل نحوي ضخم هُيِّئ للأجيال التي أتت بعده ــ فإننا نجد هذا الكتاب غنيّا بالشواهد المتنوعة والمختلفة من قرآن كريم وشعر ونثر، وبعض الأحاديث النبوية الشريفة، وبعد سيبويه غدا الاستشهاد أمرا تقليديا يمارسه المصنِّفُون في كلّ ما له علاقة مع تأثرهم بما حفظوا من القرآن الكريم ومن الشعر، وبما وعوا من كتب السابقين، فبعضهم أعطى أهمية كبيرة للشواهد القرآنية، وجعلها في الرتبة الأولى مثلما فعل **ابن هشام** (ت761 هـــ) في "شرح شذور الذهب"؛ إذ بلغ عدد الآيا ت التي استشهد بها ست مائة وتسع وخمسين، في حين استشهد بثلاث مائة وتسع وثلاثين بيتا فقط، أما الأحاديث النبوية الشريفة فاكتفى بحوالي ستة وعشرين حديثا فقط، كشاهد على بعض القواعد النحوية التي ناقشها أو أفكاره التي قدّمها، وكما فعل ابن معط في كتابه "الفصول الخمسون"؛ إذ بلغ عدد الآيات مائة وثلاثا وعشرين آية، أما الأبيات الشعرية، فاستشهد بحوالي سبعة وستين بيتا[2]. فقد اعتنى كل من ابن هشام و **ابن معط** (ت 628 هـــ) عناية كبيرة بالشاهد من القرآن وجعلاه في المرتبة الأولى ،وكذلك نجد نحاة آخرين كان هذا منهجهم في الاستشهاد، أما بعضهم الآخر، فكان له وجهة نظر مخالفة؛ حيث أعطى الأولوية للشاهد من الشعر مثلما فعل سيبويه في كتابه؛ إذ بلغ عدد الآيات القرآنية التي استشهد بها أربع مائة وسبع وأربعين آية، وبلغ عدد الأبيات ألفا وخمس مائة بيت[3]. أما الحديث النبوي الشريف، فنجد في الكتاب ثمانية أحاديث فقط، وهي من الأحاديث القصار؛ التي يسهل حفظها ولا يختلف في نقلها الرواة اختلافا بينا[4].

---

[1] – ينظر: ابن مالك أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجياني (ت 672 هـــ)، "سبك المنظوم وفك المختوم"، تحقيق: عدنان محمد سليمان، وفاخر جبر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط 1، 1425 هـــ/ 2004 مـــ، ص: 36 ــ37 .

[2] – يُنظر: لخضر روبحي ، " أهمية الشاهد النحوي في تفسير القرآن الكريم : تفسير جامع البيان لابن جرير الطبري نموذجا"، مجلة الأثر، مجلة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، جامعة المسيلة ورقلة، الجزائر، العدد:06، ماي 2007، ص: 193.

[3] – لخضر روبحي، "أهمية الشاهد النحوي في تفسير القرآن الكريم : تفسير جامع البيان لابن جرير الطبري نموذجا"، ص: 194.

[4] – يُنظر: أحمد جلايلي، " مراتب النصوص في الاحتجاج النحوي"، مجلة الأثر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد :04، ماي 2005، ص: 31.

إذًا، كما سبق وذكرت فإن النحاة قد اختلفوا في أمر تصنيف النصوص اللغوية التي يُحتجّ بها، وطبعا عملية التصنيف هذه كانت قائمة على أسس واضحة؛ حيث أنه كان لكل عالم اعتباراته الخاصة، فهناك من اعتمد التصنيف الطبيعي؛ أي باعتبار ميلاد النص، وهو اعتبار تاريخي، ثم يأتي تصنيف آخر، وهو التصنيف الديني؛ أي بحسب قدسية النص عند العرب المسلمين، ثم التصنيف العملي؛ أي بحسب تعامل النحاة معها واستخدامها في عملية التقعيد[1].

1 – مناطق وعصر الاستشهاد اللغوي:

1 –1 : ضبط مصطلح الاستشهاد:

عندما وضع النحاة الأوائل قواعد اللغة العربية، كانت هناك دلائل ارتكزوا عليها، وسميت هذه الدلائل بالشواهد، وتضم هذه الشواهد مصادر سماعية، منها: القرآن، والحديث النبوي، وكلام العرب؛ الذي قيل في زمن الفصاحة، فجميع القواعد التي وضعها النحاة استشهدوا على صحتها بما عثروا عليه من شواهد مختلفة، سواء أكانت من القرآن الكريم أم من الحديث الشريف أم من كلام العرب .

وقد أورد أبو هلال العسكري(ت395هـ) في كتابه "الصناعتين" فصلا سمّاه "الاستشهاد والاحتجاج" في سياق حديثه عن الشواهد الشعرية، فقال: "وهذا الجنس كثير في كلام القدماء والمحدثين، وهو أحسن من يتعاطى من أجناس صنعة الشعر ...، ومجراه مجرى التذييل لتوليد المعنى، وهو أن تأتي بمعنى ثم تؤكده بمعنى آخر يجري مجرى الاستشهاد على الأوّل والحجة على صحتها"[2].

فأبو هلال العسكري يُذكّرنا بأن الاستشهاد بالشعر خاصة وبغيره عامة، قد كثُر في كلام العلماء القدامى والمحدثين، والغرض منه توليد المعنى، والشاهد عنده أن تأتي بمعنى من المعاني ثم تعقبه بمعنى آخر يؤكد الأوّل ويوضّحه، ويكون دليلا على صحته.

1 - 2: الفرق بين الاستشهاد والتمثيل والاحتجاج:

---

[1] – أحمد جلايلي،" مراتب النصوص في الاحتجاج النحوي "، ص: 23 ــ24 .

[2] – أبو هلال العسكري، الحسين بن عبد الله بن سهل (ت 395 هـــ)، "الصناعتين: الكتابة والشعر"، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1409 هـــ/ 1989 مـــ، ص: 470.

كثيرا ما تتكرر هذه المصطلحات الثلاثة في الكتب، وبخاصة كتب النحو، وهذه المصطلحات تصبّ في معنى واحد رغم الاختلاف البسيط الذي يراه بعض الباحثين موجودا فيما بينها، وسأحاول أن أقف على معنى كلّ مصطلح على حِدة.

يذكر محمّد عيد أنّ التفريق في المادة اللغوية بين ما يندرج تحت الاستشهاد والاحتجاج، وبين ما يندرج تحت التمثيل يعود إلى نوع النص ومن أنتجه، فإذا كان النص من النوع الذي يُعدّ أساسا للقواعد شعرا ونثرا؛ منسوبا إلى شاعر موثوق به في عصر الاستشهاد، أو إلى قبيلة من القبائل التي وثّقت لغاتها، فهو من النوع الأول؛ أي يندرج تحت ما يُعرف بالاستشهاد أو الاحتجاج[1]؛ ولذلك يجب تقديسه واحترامه، أمّا إذا كان النص مصنوعا أو غير موثق بأن ساقه النحوي بنفسه أو ساقه عمن لا يحتج بكلامهم، فهو "تمثيل" للقاعدة، وهو غير ملزم، وهدفه الإيضاح والبيان فقط.[2]

وكخلاصة، فالتمثيل يُطلق على ما ليس من كلام العرب من النصوص – بمصطلح النحاة – متجاوزا عصر التوثيق للغة، أو مصنوعا للبيان والإيضاح. أما ما يرد تحت الاستشهاد والاحتجاج، فيجب أن يكون من كلام العرب الموثّق .

وأضاف محمد عيد: "الاستشهاد في النحو هو الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة من شعر أو نثر. أما الاحتجاج في النحو، معناه الاعتماد على إقامة البراهين من نصوص اللغة شعرا أو نثرا [3]، أو هو إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقليّ صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة[4].

إذا، فكلّ من الاستشهاد والاحتجاج بهذا المعنى السابق يتلاقيان في مجرى واحد، هو سوْق ما يقطع ويُبرهن على صحة القاعدة أو الرأي، إلا أن التقاء كل من الاستشهاد والاحتجاج في معنى واحد لا

---

[1] – محمد عيد، "الرواية والاستشهاد باللغة: دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث"، عالم الكتب، القاهرة، 1972، ص: 101.

2 ــ محمد عيد، " المصدر نفسه "، ص:101 .

[3] – يُنظر: محمد عيد، "الرواية والاستشهاد باللغة"، ص: 102.

[4] – سعيد الأفغاني، "من تاريخ النحو"، ص: 17.

يمنع من وجود فرق بسيط جدا بينهما، وذلك لأن في الاحتجاج يجب أن تتوفر الغلبة للحجة التي يقوم على معناها الاحتجاج. [1]

ويُستعمل لفظ الاحتجاج غالبا في المواقف التي تتطلب المغالبة والجدل؛ بقصد التفوق ونصرة الرأي، كما يغلب استعمال هذا اللفظ ومشتقاته للدّلالة على فصاحة عربي أو هجنته، فيُقال عنه مثلا: "يُحتجّ به"، أو "علماء اللغة يجعلونه حجة"، أو "هذا الشاعر يبدو في أكثر زمانه والعلماء يحتجون بشعره". [2] وعليه فالاستشهاد والاحتجاج يصبّان في معنى واحد، فالإخبار بالقاطع الذي عُرف به الاستشهاد هو نفسه البرهان الذي تقيمه الحجة، وكلاهما في النحو يطلق على توثيق النصوص بالنسبة للعصر والقائل[3].

1 – 3: مناطق الاستشهاد:

لم يكن لعلماء النحو أن يأخذوا اللغة إلا من أفواه فصحاء العرب الموثوق بعربيّتهم، وهؤلاء الفصحاء هم أهل الوبر[4]. يقول ابن جني "علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل ... ،وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتفاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها" [5]. فابن جني وضع حدودا مكانية للاستشهاد بكلام العرب، وقام بحصر هذه الحدود بسكان البادية، ولكنه لم يفصل في ذلك، و لم يذكر لنا القبائل البدوية التي يحتج بكلامها[6]؛ لأنّ اللغات على اختلافها كلّها حجة[7].

لقد فرّق النحاة بين لهجات القبائل التي كانت تتمركز في وسط الجزيرة ولهجات تلك التي كانت تقيم على أطرافها، ويُلاحظ أنّ النحاة اعتنوا عناية خاصة بلغة البادية، وعدّوها مصدر دراسة اللسان العربي الفصيح، ولهذا انكبّوا على دراستها واستخراج أصولها، فلطالما عَدّ علماء اللغة البدوَ حجّة لا يعتورها الشك في جميع مسائل اللغة، وكم من خلاف بين علماء اللغة حول التفسير لصاحب بيت من

---

[1] – محمد عيد، "الرواية والاستشهاد باللغة "، ص: 103.

[2] – محمد عيد، " المصدر نفسه "، ص: 103.

[3] – محمد عيد، " المصدر نفسه "، ص: 103.

4 – يُنظر: عبد الكريم مجاهد، "اللسان العربي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2005، ص: 187.

5 – ابن جني، "الخصائص"، 2/ 5.

6 – عبد الكريم مجاهد، "اللسان العربي"، ص: 188.

7 – ابن جني، "الخصائص"، 2/ 10.

الشعر، أو حول صحة تعبير من التعبيرات رفعه حكم بدوي حاضر عرضا، مثلما حدث مع سيبويه والكسائي عندما اختلفا في المسألة الزنبورية[1].

فمنذ عصر أبي عمرو بن العلاء كان الاهتمام بالغا بلغة البداة،فقد روي عنه أنه كان يقول: "لا أقول: قالت العرب إلا ما سمعت من عالية السافلة وسافلة العالية"[2]، فسكان هذه المنطقة عاشوا في شبه عزلة عن الاحتكاك الدائم بالأمم المجاورة، فسلمت لغتهم من اللحن والدخيل، إلاَّ في القليل النادر الذي لا يُفسد عليهم لغتهم ولا يُغيرها مثل ألفاظ الحضارة التي تتناقلها الأمم فيما بينها.

لقد عدّ علماء اللغة سكّان نجد والحجاز أفصح العرب وأسلمهم لغة، وأبعدهم عن اللحن والضعيف، فلم تتأثر لغتهم بالمجاورة، و لم تفسد ألسنتهم بالمخاطبة؛ لأنهم فيما بينهم عرب أقحاح في العربية يتحدثون لسانا واحدا[3]، ونُقل عن أبي عمروابن العلاء أيضا أنه كان يحرص على أخذ اللغة من "أشياخ العرب حرشة الضباب في البلاد...،وحياة الكمأة في معاني البداة "[4].

كما تذكر الروايات أيضا أن أبا عمرو كان في مكة أثناء الحج وسُئل عن اشتقاق اسم الخيل فلم يعرف، فمر أعرابي محرم، فسأله أبو عمرو، فقال: "اشتقاق الاسم من فعل المسمى". فلم يعرف من حضر ما أراد الأعرابي. فسألوا أبا عمرو عن ذلك، فقال: "ذهب إلى الخيلاء التي في الخيل"5.

فأبو عمرو بن العلاء حتى وهو متواجد بين القرشيين في مكة، فإنّ نفسه لا تترع به إلى أن يسأل قرشيا مكيا بل يُفضل أن يسأل الأعرابي. لأنّ الأعراب أفصح الشعراء ألسنا وأعربهم أهل السروات [6].فأبو السروات[6].فأبو عمرو كانت له حدوده الزمانية، وكذلك المكانية في الاستشهاد .

---

[1] – يُنظر: يوهان فك (Johan Fuck)، "العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب"، ترجمة: عبد الحليم النجار، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص: 79.

[2] – محمود عكاشة، "علم اللغة: مدخل نظري في اللغة العربية"، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 2006، ص: 137.

[3] – ينظر:محمود عكاشة، "علم اللغة: مدخل نظري في اللغة العربية"، ، ص: 137.

[4] – المعري، أبو العلاء (ت449 هـــ)، "رسالة الغفران"، وضع حواشيه: علي حسين فاغور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001، ص: 161.

[5] – محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص: 56.

[6] – ينظر: السيوطي، "المزهر في علوم اللغة و أنواعها"، 2/ 366.

ثمّ سار على درب أبي عمرو خلفاؤه من بعده، كيونس بن حبيب(ت182هـ) الذي كان متعلّقا بالأعراب وملازما لرؤبة بن العجاج(ت145هـ)،ومثله فعل الخليل و الكسائي (ت189هـ)، والفراء (ت207هـ) ، وغيرهم من النحاة المتقدمين.

وبعد هذا الجيل صار الأخذ عن البداة مفخرة اللغوي، والأخذ عن غيرهم سبّة تلحق بمنهج الدارس، ولهذا كثيرا ما نجد في المصادر القديمة معلومات تفيد بأن البصريين كانوا دائمي الفخر على نظرائهم الكوفيين. وذلك لكونهم أخذوا اللغة عن الأعراب حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، بينما أخذ الكوفيون عن أكلة الشوارىز وباعة الكواميخ[1].أما عن أحوال هؤلاء البداة المحتج بلغتهم، فخيرهم من كان أعمق في التبدي وألصق بعيشه البادية، ولعل أحسن من قدّم وصفا لهؤلاء البداة وأحوالهم، هو أبو نصر الفارابي (ت339هـ)؛ الذي يقول :"وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوصية، وكانوا أقواهم نفوسا وأقساهم قلوبا وأشدّهم توحشا، وأمنعهم جانبا، وأشدهم حمية، وأحبهم لأن يغلبوا ولا يُغلبوا، وأعسرهم انقيادا للملوك، وأجفاهم أخلاقا، وأقلهم احتمالا للضيم والذلة"[2].

كما يفضل الفارابي أن تؤخذ اللغة عن البداة الغارقين في بداوتهم؛ وذلك لالتصاق هؤلاء بالموروث وتمسكهم به، في حين يجنح أهل المدر إلى التملّص من القديم والخوض في كل جديد، ويبدو هذا في قوله: "ولما كان سكان البرية في بيوت الشعر أو الصوف والخيام والأحسية من كل أمّة أجفى، وأبعد من أن يتركوا ما قد تمكن بالعادة فيهم، وأحرى أن يحصنوا نفوسهم عن تخيّل حروف سائر الأمم وألفاظهم وألسنتهم عن النطق بها، وأحرى أن لا يُخالطهم غيرهم من الأمم للتوحش والجفاء الذي فيهم. وكان سكّان المدن والقرى وبيوت المدر منهم أطبع، وكانت نفوسهم أشد انقيادا لتفهم ما لم يتعودوه، ولتصوره وتخيّله، وألسنتهم للنطق بما لم يتعوّدوه، كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمة عن سكان البراري منهم، متى كانت الأمم فيها هاتان الطائفتان"[3].

ونظرا للحرص الشديد الذي عُرف به نحاتنا القدماء فيما يخص اللغة المحتج بها، فقد قاموا بتقسيم لغة البادية إلى أقسام؛ أي راعوا القبائل المأخوذ عنها تبعا لمواقعها الجغرافية، وذلك لأنهم رأوا أنّ لغة سكان وسط أو قلب شبه الجزيرة العربية، مثل: هوازن، هذيل، كنانة، ثقيف، تميم وأسد وطيء وقيس، هم الذين أوتوا من جفاء الطبع وتوحّش النفس، وغلظ البيئة ما يجعلهم منعزلين أو كالمنعزلين، لذلك فإن

---

[1] – يُنظر: سعيد الأفغاني، "في أصول النحو"، ص: 24، وينظر: محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص: 57.

[2] – يُنظر: السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص: 57 .

[3] – أبو نصر الفارابي، "الحروف"، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت ــ لبنان، ص: 146.

لغتهم بدون شك ستبقى محافظة على فصاحتها وبنائها وإعرابها، وأما سكان الأطراف الذين يعيشون على تخوم أمم أعجمية فإنّ لغتهم قد تأثرت بلغة تلك الأمم، وبالتالي لم يأخذ النحاة منها مادتهم[1].

وقد أخذ الفارابي على عاتقه أمر تحديد القبائل البدويّة الفصيحة التي حصرها بقوله: "متى تأمّلت أمر العرب في هذه الأشياء، فإنّ فيهم سكّان الأمصار، وأكثر ما تشاغلوا بذلك من سنة تسعين إلى سنة مائتين، وكان الذي تولى ذلك من بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق، فتعلّموا لغتهم، والفصيح منها من سكّان البراري منهم دون أهل الحضر، ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم، ومن أشدّهم توحّشا وجفاء وأبعدهم إذعانا وانقيادا، وهم: قيس، وتميم، وأسد، وطيّ، ثم هذيل، فإنّ هؤلاء هم معظم من نُقل عنه لسان العرب، والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء؛ لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم المطيّفة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين، وأهل الشام و مصر"[2].

وبعد الاطلاع على نص الفارابي يمكنني أن أقف على نقطتين مهمتين، وهما:

أولا: إنّ اللغة قد أُخذت عن مجموعة من القبائل، واعتمدت في كشف غريب اللغة وفي التصريف، وقيس على مسموعها في الإعراب، وهذه القبائل هي: تميم وقيس وأسد، وبعض كنانة، وبعض الطائيين.[3]

ـــ ثانيا: تمّ استثناء باقي القبائل، و لم يُؤخذ بلغتها، فبعضها كانت متاخمة لأمم أجنبية أحاطت بجزيرة العرب، منها: الفرس،الأنباط والبيزنطيين، والأحباش، وبعضها خالطت الأجانب بواسطة التجارة أو المجاوَرة، ومنها: بنو حنيفة، وسكان اليمامة، وثقيف والطائف، فقد كانت لديهم تجارة مع أهل اليمن المقيمين عندهم، ومنها كذلك أهل الحجاز؛ الذين اختلطوا بغيرهم من الأجانب في المواسم المشهورة عندهم.[4]

وهكذا فإن قائمة القبائل التي حدّدها الفارابي قُيّدت بحسب إيغالها في البداوة وابتعادها عن العجمة، أما ابن خلدون فأضاف قيدا آخر، و هو اقتراب القبيلة من قريش، فقال:" ولهذا كانت لغة

---

[1] – يُنظر: عبد الجليل مرتاض، "اللسانيات الجغرافية في التراث اللغوي العربي"، دار الغرب للنشر والتوزيع، ص: 45.

[2] – الفارابي، "الحروف"، ص: 147.

[3] – مرتاض عبد الجليل، "الفوارق النحوية بين اللهجات العربية الفصيحة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، 1982، ص: 70.

[4] – مرتاض عبد الجليل، "الفوارق النحوية بين اللهجات العربية الفصيحة"، ص: 70.

قريش أفصح اللغات العربية وأصرحها لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثمّ من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وبني تميم، وأما من بَعُد عنهم من ربيعة ولخم وجذام وغسان وإياد وقضاعة وعرب اليمن المجاورين لأمم الفرس والروم والحبشة، فلم تكن لغتهم تامة الملكة بمخالطة الأعاجم، وعلى نسبة بعدهم من قريش كان الاحتجاج بلغاتهم في الصحة والفساد عند أهل الصناعة العربية[1].فعلماء العربية أسسوا فصاحة القبيلة على دعامتين:

الأولى: مقدار قرب مساكنها من مكة وما حولها، والثانية مقدار توغّلها في البداوة؛

لذلك نجدهم يعتزّون بلغة القبائل الحجازية بوجه عام، وقبائل نجد ووسط الجزيرة، ويرفضون الأخذ عن القبائل التي كانت مساكنها في أطراف الجزيرة وعلى حدودها، كما وجدناهم يعتزون اعتزازا كبيرا بلغة القبائل المتوغّلة في البداوة، ونلحظ هذا في احتكامهم في مسائل اللغة إلى الأعراب الوافدين إلى الأمصار أيا كانت ثقافتهم أو مركزهم الاجتماعي؛ اعتقادا منهم أنّ هؤلاء الأعراب قد انعزلوا عن البيئات المتحضرة التي فسدت لغتها، وبالتالي قد حافظوا على سلامة لسانهم من كل ما يمكن أن يلحق به من عجمة أو لحن، أمّا الأعرابي الذي كان يبتعد عن قبيلته ليعيش في الحضر لبعض الوقت، ثم يُسأل في مسألة لغوية ويجيب بما يعرف أو بما يخالف ما يتوقّع منه، كان السائل من العلماء يقول له: هيهات أبا فلان لان جلدك، مثلما حدث مع ذلك الأعرابي الذي يدعى أبا خيرة حينما جاءه أبو عمرو بن العلاء سائلا عن أمر نحويّ[2]، أو ربما كما تذكر بعض المصادر لم يكن غرض أبي عمرو بن العلاء من وراء سؤاله لأبي خيرة أن يحصل منه على معلومة يجهلها، وإنما كان يريد أن يمتحن لسانه العربي الفصيح، ومدى سلامته بعد اختلاطه بأهل الحضر[3].

وإذا عدنا إلى "الكامل في اللغة و الأدب"، فإنّنا نجد كلاما يُفهم منه بعض الشروط التي تواضع عليها علماء العربية واتفقوا على وجوب توفّرها في القبائل المأخوذ عنها: قال المبرد: " قال معاوية يوما: من أفصح الناس؟ فقام رجل من السماط فقال: قومٌ تباعدوا عن فراتية العراق، وتيامنوا عن كشكشة[4] تميم، وتياسروا عن كسكسة[5] بكر، ليس فيهم غمغمة[6] قضاعة ولا طمطمانية[1] حمير، فقال معاوية: من

---

[1] – ابن خلدون، "المقدمة"، ص: 631.

[2] – سبق ذكر هذه القضية في موضع سابق.

[3] – يُنظر: إبراهيم أنيس، "في اللهجات العربية"، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، ص: 45-46.

[4] – الكشكشة: كانت تميم تبدل كاف المؤنث شينا. ابن عبد ربه الأندلسي، "العقد الفريد ، 2/ 477.

[5] – الكسكسة: كان بعض البكريين يبدلون الكاف سينا كما فعل التميميون في الشين، ابن عبد ربه، "العقد الفريد"، 2/ 477.

[6] – الغمغمة: هي صوت من لا يفهم تقطيع حروفه، ينظر: ابن عبد ربه، "المرجع نفسه"، 2/ 476.

أوليك؟ فقال: قومي يا أمير المؤمنين، فقال معاوية: من أنت؟ قال: أنا رجل من جَرْمٍ، قال الأصمعي، وجرم من فصحاء الناس"[2].

ويبدو أنّ الشروط والحدود الموضوعة التي حدّدت القبائل المأخوذ عنها من وضع البصريين، وأنّها خاصّة بالنثر من كلام العرب، و لم يفرّقوا بين اللغة الأدبية واللهجات الخاصة [3].أما الكوفيون فلم يكن لهم قائمة محدّدة، فاللغات على اختلافها كلها حجة ، فكأنهم سبقوا ابن جني في مقولته تطبيقا[4]، فالكسائي "كان يسمع الشاذّ الذي لا يجوز إلاَّ في الضرورة، فيجعله أصلا ويقيس عليه، فأفسد بذلك النحو"[5].وهذا ما أكّده سعيد الأفغاني بقوله: "جعلوا من عدم المنهج في سماعهم منهجا خاصا لهم، فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ، وأخذوا عمن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر، حتى أصبحت لهم قواعد بعدد ما جمعوا من الشواهد"[6]، فكان الشاهد أو المثال هو الأصل الذي يبنون عليه بغضّ النظر عن قائله[7].

إذا، فكل ما تقدم ذكره كان يخص النحاة الأوائل؛ الذين أصلوا وقعدوا للغة العربية، أما فيما يخص النحاة المتأخرين فقد تمسكوا بتصنيف الفارابي وعدّوا الخروج عنه عيبا، من ذلك أن ابن مالك عندما اعتمد لغات لخم وجذام وغسان تعقّبه أبو حيان باللوم والنقد، فقال في شرح التسهيل: "ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن"[8].

1 – 4: عصر الاستشهاد:

قضية الزمان والمكان في موضوع الاستشهاد باللغة من أخطر وأصعب القضايا، وهي جديرة بالنظر والاعتبار لما ترتب عليها من آثار في الدراسة، فالمعروف عن علماء العربية أنهم قاموا بوضع علامتين فاصلتين في مسار اللغة، بحيث تقف كل من هاتين العلامتين حدّا يحجز أمامه نشاطا لغويا سمح له

---

[1] – الطمطمانية: أن يكون الكلام مشابها لكلام العجم، ابن عبد ربه، "المرجع نفسه"، 2/ 477.

[2] – المبرد، أبو العباس بن محمد بن يزيد (ت 285 هـ)، "الكامل في اللغة والأدب"، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2/ 238، و الخبر نفسه نقله لنا صاحب العقد الفريد ولكن برواية مختلفة، ابن عبد ربه، "العقد الفريد"، 2/ 475 – 476، و ينظر: الجاحظ،" البيان و التبيين"، 3/135 ــ 136.

[3] – يُنظر: عبد الكريم مجاهد، " علم اللسان العربي"، ص: 190.

[4] – يُنظر: عبد الكريم مجاهد، "المرجع نفسه"، ص: 190.

[5] – السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، 2/ 184.

[6] – يُنظر: سعيد الأفغاني، "من تاريخ النحو"، ص: 71.

[7] – عبد الكريم مجاهد، "علم اللسان العربي"، ص: 190.

[8] – السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص: 57 .

بالدخول إلى مجال الدراسة، كما يجيء بعده نشاط آخر لم يسمح له بذلك. وبهذا العمل يكون العلماء قد قاموا بتقييد عصر الاستشهاد[1]. فدرسوا اللغة العربية في القرن الثاني الهجري، وما تلاه دراسة دقيقة ومنظّمة، والمشهور عن هؤلاء العلماء أنهم قد توقّفوا مرتين أمام مادة الدراسة، كانت أولاهما حول منتصف القرن الثاني الهجري، فقبلوا كل ما كان قبل ذلك، سواء أكان شعرا أم نثرا، عن البدو أم عن الحضر، فرغم طول هذا العصر الذي يمتد قرنا ونصف قرن في الإسلام، وربما امتد قرونا[2]، قبل ذلك في الجاهلية اعتبرت المادة المروية منه كلها وسيلة صالحة للدراسة، ومن الواضح أن معظم ما روي عن هذه الفترة الطويلة قد عاصره العلماء فعلا، أو نقل إليهم بالمشافهة والكتابة؛ إذ أُخذ في الاعتبار أنّ أوّل من يعتد به من الرواة العلماء: أبو عمرو بن العلاء، وحماد الراوية (ت 155 هـ)، ثم توالى الدارسون والرواة من بعدهما، فإلى نهاية حياتهما تقريبا اعتبر كلّ ما ورد إليهما منقولا عن زمن بعيد سابق[3].

وإذا عدنا إلى الكتب التي تناولت موضوع الاستشهاد ، نجدها تضع له حدودا زمانية وأخرى مكانية، وكلّما تحدّثت هذه المؤلفات عن الفترة الزمنية المحددة للاستشهاد اللغوي إلاَّ ونجدها قد رسمت هذه الحدود الزمانية للشعر فقط دون النثر، كما أنها رسمت الحدود المكانية للنثر أكثر من كونها للشعر؛حيث اهتم اللغويون ببيان أسماء القبائل التي يؤخذ عنها القول، والخطبة، والمثل، والحكمة، بينما اهتموا في الحدود الزمنيّة بتوزيع الشعراء وتقسيمهم إلى طبقات؛ مراعين الفترات الزمنية التي عاشوا فيها دون العناية والاهتمام بذكر القبائل ومواطنها[4]. وربما هذا ماتسبّب في وجود خلط بين اللهجات والعصور والطبقات؛ لذلك نجد النحاة يستشهدون بشعر لشعراء من عدّة بيئات في الجزيرة العربية من جميع جهاتها، فاستشهدوا بشعر امرئ القيس في جنوب الجزيرة، وعمر بن أبي ربيعة(ت93هـ) من المدينة، واستشهدوا بشعر عديّ بن زيد(ت35ق.هـ)؛ الذي عاش في بلاط كسرى، وأبي دؤاد الإيادي؛ الذي كانت تعيش قبيلته على تخوم دولة الفرس في شمال الجزيرة، وكذلك استشهدوا بشعر مجهول القائل.فعلماء العربية استشهدوا بكل نظم من شعر كان قائله ينتمي إلى أيّ رقعة من رقع الجزيرة العربية[5].

---

[1] – يُنظر: محمد عيد، "الرواية والاستشهاد باللغة "، ص: 148.

[2] – يُنظر: محمد عيد، " المصدر نفسه "، ص: 149.

[3] – يُنظر: محمد عيد،" المصدر نفسه "، ص: 149.

[4] – يُنظر: عبد الكريم مجاهد، "اللسان العربي"، ص: 191.

[5] – عبد الكريم مجاهد، "اللسان العربي" ، ص: 191 ــ 192.

وقد حُددت الفترة الزمنية للاستشهاد بـــ 150 هـــ فيما يخص البيئة الحضرية، أو بنهاية القرن الثاني الهجري، أما فيما يخص البيئات البدوية، فقد حُدّدت الفترة الزمنية لها بـــ 350 هـــ، أو بأواخر القرن الرابع الهجري[1]. وعندما قام العلماء بتحديد عصر الاستشهاد، فإنهم قد أجمعوا على عدم الاستشهاد بكلام المولّدين والمحدثين، وأوّل هؤلاء الشعراء المحدثين: بشار بن برد (ت 197 هـــ) ونقل ثعلب عن الأصمعي قال: ختم الشعر **بإبراهيم بن هرمة**(ت152هـــ)، وهو آخر الحجج[2].

وقد قسم العلماء الشعراء إلى طبقات أربع من أجل تحديد المستشهَد بشعره، و سآتي على ذكر هذه الطبقات لاحقا ، أمّا فيما يخص الفترة الزمنية التي يصحّ استقراء لغتها، فقد قرّر أوائل النحاة أنّها تمتدّ من القرن الرابع قبل الهجرة إلى الرابع بعدها؛ لذلك استشهدوا بكلام **الزباء** (ت358هـــ) و**جذيمة الأبرش**(ت366هـــ)، **وأعصر بن سعد**. كما استشهدوا أيضا بكلام **عمارة بن عقيل**(ت239هـــ) **وأبو عبد الله الشجري**، ومن عاصرهما من أعراب القرنين الثالث والرابع .[3]

فمن الطائفة الأولى التي تمثل الجاهلية المتقدمة: آخذ أعصر بن سعد أنموذجا ، فقد استشهد ابن جني ببيت له، وذلك للتدليل على أصالة همزة "أعصر" وإبدال الياء منها في قول القائل: "باهلة بن أعصر ويعصر"، فقال: "وأما أعصر، فهمزته هي الأصل، والياء في يعصر بدل منها [4]، يدل على هذا أنّه إنما سمي بذلك لبيت قاله، وهو[5]:

أَبُنَيَّ إنّ أباك شَيَّبَ رَأْسَهُ كَرُّ الليالي وَاخْتِلافِ الأَعْصُرِ .

فالياء في "يعصر" إذا بدل من همزة أعصر[6].

---

[1] – عبد الكريم مجاهد ، "المرجع نفسه "، ص: 192 .

[2] – يُنظر: السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص: 70.

[3] – يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، 3/ 80، ويُنظر: المبرد، " الكامل في اللغة والأدب "، 77/1، 78، 224، 228، 232، و"المقتضب"، 2/ 381/13.2، وابن جني، "الخصائص"، 1/ 178، 130/2 ،3 / 182، و ابن جني، "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، تحقيق: علي النجدي، ناصف عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، 1415 هـــ، 1994 مـــ ،1/ 134، ويُنظر: محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص: 60.

[4] – ابن جني، "الخصائص"، 3/ 181.

[5] – ابن جني، المصدر نفسه "، 181/3، والزمخشري، جار الله بن محمود بن عمرو(ت538هـــ)، أساس البلاغة، تحقيق: مزيد نعيم وشوقي المعرّي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1998، مادة: [ع ص ر]، ونسب البيت لمنبِّه بن سعد ين قيس عيلان، ص: 548 .ونسبه ابن منظور لباهلة بن أعصر بن سعد ، لسان العرب، مادة: [ع ص ر]، 581/4 .

[6] – ابن جني، "الخصائص"، 3/ 181.

أما بالنسبة للطائفة المتأخرة من الشعراء المحدثين، فنأخذ كنموذج عمارة بن عقيل ؛ الذي استشهد المبرد بقوله: [1]

فإني امْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ خِنْدِقِيَّة أَبَت للأَعادي أَنْ تذيخَ رِقَابُها.

وذلك لبيان المراد من الأعناق في قوله تعالى: **[فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ]** [2]، فرأى المبرّد أنّ المراد بالأعناق الرقاب؛ لأن الخضوع لا يكون إلا بها. ومن ذلك قول الناس "ذلّت عنقي لفلان"، و"ذلّت رقبتي لك". [3]

لا شك في أنّ المطّلع على منهج النحاة في استقرائه م للغة المعتدّ بها يكتشف بوضوح طغيان التقسيم المكاني على التقسيم الزماني، لأن النصوص الجاهلية القديمة، إنما نقلت عن أعراب القرون الإسلامية المعاصرة للنحاة، وكان نقلها عنهم هو الحجة في صحّتها وسلامة لغتها وفصاحتها[4].

وعلى الرغم من طول وامتداد الفترة اللغوية في تاريخ الاستشهاد والاستقراء إلا أنّنا نسجّل ندرة الشواهد المحصل عليها من القرنين المتباعدين في الزمن إذا ما قيس ذلك بالشواهد المجموعة من قرني الوسط،ومن هنا نجد عناية النحاة بلغة الفرزدق(ت110هـ) وجرير (ت 28 هـ) والأعشى وامرؤ القيس تفوق عنايتهم بلغة جذيمة الأبرش وعمارة بن عقيل وأبي عبد الله الشجري5.

ومع هذا نجد النحاة مضطربين في تحديد مرحلة الحداثة، وذلك لكونهم لم يستطيعوا وضع ميزان دقيق يُحدّدون بواسطته هذه الفترة التي لا يجوز الاستشهاد بلغة شعرائها. فأبو عمرو بن العلاء مثلا يُجيز الاستشهاد بشعر عمرو بن أبي ربيعة ويجعله حجّة، ثم يرى أنّ معاصريه أمثال جرير والفرزدق والأخطل محدثون[6]. ونحا نحوه تلميذه الأصمعي الذي عدّ **الطرماح**(ت125هـ) و**الكميت**(ت126هـ) مولّدين غير فصيحين[7].ويعدّ **ابن هرمة وابن ميادة**(ت136هـ) و**طفيل الكناني** فصحاء يصحّ الاستشهاد بلغتهم [8]. إنّ

---

[1] – البيت من بحر الطويل لعمارة بن عقيل ، يُنظر: المبرد ، "المقتضب"،4/ 458.

2 ــ الآية:04 من سورة الشعراء .

3 ــ المبرّد، "المقتضب"، 4/ 458.

[4] – يُنظر: محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص: 60.

[5] – يُنظر: محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي "، ص: 60.

[6] – الجاحظ، "البيان والتبيين"، 1/ 321، والأصفهاني، "الأغاني"، 8/ 285.

[7] – المرزباني، "الموشّح"، ص: 245.

[8] – محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص:66 .

هذا الاضطراب في تحديد مرحلة الحداثة مردّه إلى هيمنة المكان على عقل النحاة، فالأعرابي الفصيح في نظرهم هو الذي عاش في البادية، وقلّ اختلافه

إلى المدينة سواء أكان من القرن الأوّل أم الثالث للهجرة؛ لأنّ مئتي سنة في حساب النحوي لا تصنع شيئا مادام الفصيح محافظا على أعراف العربية، وجفاء البادية، أمّا إذا لان جلده للحضارة فإنه سيكون غير جدير بالاستشهاد؛ لأن لين الجلد، والتنعّم بأسباب الحضارة يؤدّيان إلى الاستجابة غير المحمودة للغة الفاسدة في المدن[1].

وقد وقف النحاة بعد سيبويه مواقف متباينة من لغة المرحلة العباسية واختلفوا في

جواز الاستشهاد بالمولّدين أمثال أبي نواس، وأبي تمام، والبحتري. أما سيبويه فنجده قد استشهد بابن ميادة وبأبي حية النميري(ت158 هـــ) وبابن هرمة(ت152هـــ)، ولكنه لم يتعدّ هذه المرحلة؛ لأنه توفي سنة 180 هـــ [2].

إن الذي دفع سيبويه إلى الاستشهاد بلغة هؤلاء البداة هو كون لغتهم بعيدة عن لغة المدينة، فلغتهم تعتبر من الفصحى القديمة؛ التي لم يكن لها من الظروف ما يضعها في امتحان قاس من التعامل مع اللغات الأجنبية كالذي جرّبته الفصحى العباسية، فقد كانت تلك الزيادة في التعامل مع اللغات الأجنبية في العصر العباسي هي التي دفعت النحاة إلى أن يُعلِنوا انقضاءها ومنع الاحتجاج بكلام العرب من بعدها عليها[3]. وأبو نواس (ت 198هـــ) وأبو تمام(ت231هـــ) والبحتري(ت284هـــ) والمتنبي(ت354هـــ) عاشوا في ظل ظل تلك اللغة؛ التي كانت في العصر العباسي؛ لذلك انصرف النحاة عن الاستشهاد بلغة هؤلاء إلا ما جاء في كتبهم عرضا[4]. وهو لا يقرى لما استشهدوا به من لغة الشعراء البداة.

غير أنّ الزمخشري ذهب مذهبا خاصا خالف فيه معاصريه؛ حيث استشهد بشعر أبي تمام، ثم جاء خلفاء الزمخشري فساروا على نهجه، واستشهدوا بشعر أبي تمام والمتنبي، كما نجد في تراث ابن هشام .وهذا يعني أنّ المتأخرين من النحاة كانوا متساهلين في شواهدهم مقارنة بالقدماء، وذلك راجع لا محالة لسبب مهم، وهو بُعدهم عن عصور المشافهة وأيام الفصاحة[5].

---

[1] – محمد خير الحلواني، " المصدر نفسه"، ص: 61.

[2] – محمد خير الحلواني، " أصول النحو العربي "، ص:61.

[3] – يُنظر: تمام حسان، "اللغة بين المعيارية والوصفية"، مكتبة الانجلو مصرية، مصر، (د.ط)، 1958، ص: 189.

[4] – محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص: 62.

[5] – محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص: 62.

2: مصادر الاستشهاد عند نحاة الأندلس:

رأيت أن يكون ترتيبي لمصادر الاستشهاد حسب ما يتطلّبه موضوع بحثي، فبدأت بكلام العرب من شعر ونثر، ثم القرآن الكريم من المهم إلى الأهمّ، وجعلت الحديث النبوي الشريف في الرتبة الثالثة حتى يتسنى لي التفصيل فيه بما أنّه المحور الأساس في بحثي .

2 ــ 1:كلام العرب : ويُقصد به كلام من يُستشهد بقوله من العرب الفصحاء:

جاهليين وإسلاميين؛ ممن عُرفوا بفصاحتهم وبيانهم، ويُقسّم كلام العرب إلى نوعين:

كلام منظوم؛ وهو الشعر، وكلام منثور؛ وهو النثر وما يدخل تحته من خطب وأمثال وحكم وأقوال مأثورة، ويدخل فيه أيضا كلام أهل البادية ممن لم يخالطوا الأعاجم و لم يسكنوا الحضر، و لم تضعف ملكتهم و لم تَنْقَد لضعيف اللغة[1].

وقد طرح اللغويون كلام المولّدين جانبا و لم يستشهدوا به في قواعدهم النحوية، يقول أبو حيان النحوي الأندلسي:"وكيف يُستشهد بكلام من هو مولد، وقد صنّف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره"[2].وذكر الثقاة أنّ آخر من يُحتج بشعره هو ابن هرمة[3].

لقد استطاع علماء العربية أن يجمعوا تراث الجاهلية ويُدونوه، ولكن هذا التراث لا يصل مداه في الجاهلية أكثر من مائتي عام قبل الإسلام تقريبا، وما قبل ذلك لم يصلنا منه شيء ذو قيمة في البحث اللغوي، فقد ضاع الكثير من هذا التراث، و لم يبق منه إلا ما حُفظ في صدورهم، وتوارثوه حتى دون في الإسلام في القرن الثاني الهجري والثالث وهو قليل جدا قياسا بما فُقِد[4].قال أبو عمرو بن العلاء "ما انتهى إليكم مما قاله العرب إلا أقُلّه"[5] .

2 – 1 – 1: الشعر:

---

[1] – يُنظر: محمود عكاشة، "علم اللغة: مدخل نظري في علم اللغة العربية "، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 1428 هـــ، 2007 مـــ، ص: 136.

[2] – أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف الغرناطي (ت 745 هـــ)، " تفسير بحر المحيط"، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، زعلي محمد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت ــ لبنان، ط1، 1413 هـــ، 1993 مـــ، 1/ 91.

[3] – يُنظر: التواتي بن التواتي، "محاضرات في أصول النحو"، دار رويغي للنشر، الأغواط، الجزائر، ط1، (د.ت)، ص: 106.

[4] – محمود عكاشة، "علم اللغة: مدخل نظري في علم اللغة العربية"، ص: 136.

[5] - السيوطي، "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، 1/ 204.

2 -1- 1-1: أهمّية الشعر: لا شك أنّ كل مطّلع على كتب النحو العربي إلا ويلاحظ ظاهرة تتكرّر، وهي اعتماد الشعر، إذ يكاد يكون وحده الشاهد الغالب في دراسات النحاة المتقدمين والمتأخرين، وذلك باستثناء "ابن مالك" الذي اعتمد الحديث، و"أبو حيان النحوي"؛ الذي اهتم بإيراد الكثير عن لغات القبائل في كتابه "ارتشاف الضرب من كلام العرب"، وابن هشام الذي اهتم كثيرا بنصوص القرآن[1].

لقد احتلّ الشعر في القديم مكانة مرموقة في حياة العربي، فقد صنّفه عمر بن الخطاب ضمن أعلى الدرجات في قوله: "كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه" [2]وقد قال عنه ابن خلدون: "اعلم أن الشعر كان ديوانا للعرب، فيه علومهم وأخبارهم وحكمهم وكان رؤساء العرب منافسين فيه"[3].

فقد عرف الشعر في حياة العرب القدامى انتشارا واسعا في حياتهم؛ لسهولة حفظه، وسرعة دورانه بين العرب وقوة تأثيره؛ لما فيه من جزالة اللفظ وإيجازه، وحلاوة موسيقاه وأثرها في النفس[4].فالشاعر في ذلك العصر كان يمثل لسان قبيلته وقومه. والعرب اهتموا كثيرا بالشعر وحفظوه في صدورهم قبل أن يعرفوا عملية الكتابة، فقد رُوي عن المازني أنه قال: قلت للأصمعي: إنك تحفظ من الرجز ما لا يحفظه أحد فقال إنه كان همنا وسدمنا*[5].

ولمكانة الشعر العالية عند العرب نجد الصحابة رضوان الله عليهم يستعينون به إلى جانب كلام العرب المنثور في تفسير القرآن الكريم ، فقد كان الشعر معجمهم الأثير في فهم معانيه [6]. فها هو ذا عمر رضي الله عنه يقرأ في يوم من الأيام على المنبر قوله تعالى: ﴿**أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ**﴾[7] ، ثم سأل عن التخوّف فذكر له رجل من هذيل قول الشاعر[8]:

---

[1] – يُنظر: محمد عيد، "الرواية والاستشهاد"، ص: 138، ويُنظر: سعيد الأفغاني، "في أصول النحو"، ص: 59.

[2] – ابن رشيق القيرواني،"العمدة في محاسن الشعر وآدابه، 1/ 86، ويُنظر: ابن سلام الجمحي،"طبقات الشعراء"، ص: 10.

[3] – ابن خلدون عبد الرحمن، "المقدمة"، ص: 660.

[4] – يُنظر: محمود عكاشة، "علم اللغة: مدخل نظري في علم اللغة العربية"، ص: 142.

* – سدمنا: حرصناو همّنا.

[5] – يُنظر: أبو الطيب اللغوي، "مراتب النحويين"، ص: 67.

[6] – محمود عكاشة، "علم اللغة: مدخل نظري في علم اللغة العربية"، ص: 143.

[7] – الآية: 46 من سورة النحل .

[8] – القالي، "كتاب الأمالي"، 112/2، وروايته:

تَخَوَّفَ السَّيْرُ مِنْها تامِكا قَرِداً

تَخوَّفَ الرَّجُلُ مِنْها تامِكا قَرِداً كَما تَخوَّفَ عودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ .

فقال عمر: "أيها الناس عليكم بديوانكم لا تضلوا، قالوا: ما ديواننا؟ قال: شعر الجاهلية؛ فإنّ فيه تفسير كتابكم."[1]، وقال ابن عباس (ت 68 هـ): "إذا سألتموني عن غريب القرآن،فالتمسوه في الشعر، فإنّ الشعر ديوان العرب"[2]. وقال سعيد بن جبير ويوسف بن مهران سمعنا ابن عباس يسأل عن الشيء بالقرآن فيقول فيه هكذا وهكذا، أما سمعتم الشاعر يقول كذا كذا[3]. أما ابن فارس (ت 395 هـ) فلا يخالف من سبقه من علماء العربية في رأيهم، فيرى أن "الشعر حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه، وغريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحديث صحابته والتابعين"[4] وتُشير المصادر إلى أن عبد الله بن عباس رضي الله عنه ترجمان القرآن، أوّل من توسّع في الاستشهاد بالشعر في فهم معاني القرآن[5]، وقد نقل لنا السيوطي تلك المناظرة التي جرت بين الصَّحابي الجليل حبر الأمة ترجمان القرآن عبد الله بن العباس وبين نافع بن الأزرق[6].

وقد روى عنه كثير من التابعين بعض المعاني التي فسّرها وتمثل فيها بالشعر، فروى عكرمة بن عباس: "أن رجلا سأله عن قول الله عز وجل **[وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ]**[7] قال: "لا تلبس ثيابك على غَدْر" وتمثل بقول غيلان الثقفي[8]:

ونسب إميل بديع يعقوب البيت لابن مقبل، "المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية "، دار الكتب العلميّة، بيروت ــ لبنان، ط 1، 1996، 117/8 . والبيت لذي الرمة، " الديوان "، شرح الخطيب التبريزي، تقديم: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت ــ لبنان، ط2، 1416هـ/1996هـ، ص: 649 .

[1] – يُنظر: الزمخشري(ت538هـ)، "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل"تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العيكان ــ الرياض،1998،3/439.

[2] – ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: براجستراسر،لبنان، ط 1، 1427/2006، 2/382، والقرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري،" الجامع لأحكام القرآن"، تحقيق: أحمد البردويني، و إبراهيم الطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384/1964،1/24 .

[3] – القرطبي، " الجامع لأحكام القرآن" ، 1/24 .

[4] – ابن فارس، "الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها"، تحقيق: أحمد حسن شيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2007، ص: 212.

[5] – يُنظر: الجاحظ، "البيان والتبيين"، 1/ 84.

[6] – السيوطي، "الإتقان في علوم القرآن"، 1/ 347 ،377.

[7] –الآية: 04 من سورة المدثر .

[8] – محمود عكاشة، "علم اللغة: مدخل نظري في علم اللغة العربية"، ص: 144.

فأني بحمد الله لا ثوب غادر ليست ولا من سوءة أتقنع .

يتبيّن مما تقدّم أنّ الشعر ازدادت أهميته عند العرب بعد نزول القرآن الكريم؛ لأنه سجل لنا كثيرا من اللهجات العربية قبل الإسلام .

2 – 1 – 1– 2 :منزلة الشعر في الاستشهاد:

وقف اللغويون على هذا الشعر الذي اعتبر من أهم الينابيع للشواهد اللغوية والنحوية، ولا خلاف في الاستشهاد به؛ حيث مثلت الشواهد الشعرية غالبية كتبهم ومؤلّفاتهم اللغوية .[1]

وللشعر مزايا كثيرة، من بينها أنه يُعدّ من أهم الشواهد التي يُقاس عليها في بناء القواعد النحوية واللغوية وغيرهما. يقول ابن الأثير: "وأما الذي نقلد العرب فيه من الألفاظ؛ فإنما هو الاستشهاد بأشعارها على ما ينقل من لغتها، والأخذ بأقوالها في الأوضاع النحوية في رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه، وجزم الشرط، وأشباه ذلك، وما عداه فلا"[2].

وحالة الشعر لم تكن لتختلف كثيرا عن باقي أصول اللغة كالقراءات والحديث النبوي الشريف، فحين أقبل الدارسون عليه لم يكن كله هيئا لديهم، فقد ضاع أكثره قبل أن يجمع، وذلك كما يبدو في قول ابن سلام الجمحي "كان الشعر علم قوم، لم يكن لهم علم أصح منه، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب وتشاغلوا بالجهاد وغزو فارس والروم، ولهيت عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب بالأمصار راجعوا رواية الشعر فلم يئلوا إلى ديوان مدوّن، ولا كتاب مكتوب، فألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقلّ ذلك، وذهب عنهم منه أكثره"[3]. أكثره"[3]. وهذا ما تؤكّده أقوال كثير من العلماء[4].

وعلى الرغم من هذه القلة القليلة التي وصلتنا من الشعر، فإن علماء النحو قد تشددوا فيما يخص هذه المادة اللغوية، فلم يأخذوها كلها، بل وقفوا منها موقفا صارما، إذ اشترطوا في الكلام الذي يُستشهد

---

[1] – يُنظر: حمودي زين الدين عبد المشهداني، "الدراسات اللغوية خلال القرن الرابع الهجري"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص: 20.

[2] – ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن عبد الكريم الموصلي(ت637هـ)، "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر"، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميدالمكتبة العصرية، صيدا ــ بيروت، دط، 1444/1990، 157/1 .

[3] – بن سلام الجمحي (ت 231 هـ)، "طبقات فحول الشعراء: مع مقدمة تحليلية للكتاب ودراسة نقدية منذ الجاهلية إلى عصر بن سلام"، ص: 10، ويُنظر: السيوطي، "المزهر في علوم اللغة"، 1/ 203 ــ204.

[4] – ا بن سلام الجمحي "طبقات فحول الشعراء "،ص10، والسيوطي،"المزهر في علوم اللغة"، 203/1 _ 204، و"الاقتراح في علم أصول النحو"، ص: 62.

به أن يكون متقدّما في العصور والبدواة، وعلم صاحبه بالعربية وبصحة نسبته إليه، وقد خرج عن هذه الشروط أحيانا المتأخرون من اللغويين، كما تفاوت المتقدمون من النحاة في شدة الأخذ بها [1]. والبصريون هم الذين كانوا أكثر تمسكا بهذه الشروط أكثر من غيرهم فوضعوا أسسا منهجية في الاستشهاد به وقد قسم اللغويون الشعراء إلى طبقات[2] سأذكرها فيما يلي.

2 – 1–1–3: تقسيم الشعراء إلى طبقات: الطبقات التي صنّفها علماء اللغة فيما يخص الشعراء هي:

ـــ **الطبقة الأولى:** وتضمّ الشعراء الجاهليين، وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى، والنابغة، وطرفة بن العبد، وعمرو بن كلثوم، وغيرهم، وهؤلاء يُحتج بشعرهم إجماعا، بيد أنّ الأصمعي استثنى منهم عُديّ بن زيد (ت 35 ق.هـــ)؛ لأنه كان يخالط الفرس ونشأ فيهم، كما استثنى أبا دؤاد الإيّادي، وهما شاعران جاهليان، ولا يؤخذ بشعرهما في الاستشهاد، لأنّ ألفاظهما ليست نجديّة، وبها كثير من الدخيل[3].

ـــ **الطبقة الثانية:** المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والاسلام، ومنهم: حسان بن ثابت الأنصاري، ولبيد بن ربيعة، وكعب بن زهير، وزيد الخيل، والخنساء، وغيرهم، وهذه الطبقة يستشهد بشعرها إجماعا مثل سابقتها[4].

ـــ **الطبقة الثالثة:** المتقدمون، ويُقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق، والراعي النميري، والأخطل، وقيس الرقيات (ت 85 هـــ)، وكثيّر وجميل، والكميت، وذي الرمة، وغيرهم ممن قالوا الشعر في الإسلام، ولم يقولوه في الجاهلية، وهؤلاء لا يصحّ الاستشهاد بشعرهم عند جمهور العلماء، وإن كان بعض العلماء يرفض الاستشهاد بشعرهم مثل: أبي عمرو بن العلاء، وعبد

---

[1] – ينظر: ابن سلام الجمحي "طبقات فحول الشعراء "، ص: 10، ويُنظر: السيوطي، "المزهر في علوم اللغة"، 1/ 203 و204، ويُنظر: "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص:65 .

[2] ـابن سلام الجمحي "طبقات فحول الشعراء "، ص: 10، وينظر: السيوطي، "المزهر في علوم اللغة"، 1/ 204 وينظر:"الاقتراح في علم أصول النحو"، ص: 62.

[3] – يُنظر: عبد القادر البغدادي، "خزانة الأدب"، 1/ 6، ويُنظر: محمد سالم صالح، "أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري"، ص: 255، ويُنظر: محمود عكاشة، "علم اللغة"، ص: 146.

[4] – يُنظر: عبد القادر البغدادي، "خزانة الأدب"، 1/ 6، ويُنظر: محمود عكاشة، "علم اللغة"، ص: 146ـ 147 .

الله بن إسحاق، والحسن البصري، وعبد الله بن شبرمة لحّنوا: الفرزدق والكميت وذي الرمة، وغيرهم وضعّفوا بعض شعرهم، وهؤلاء لا يبلغون درجة من سبقهم في الاستشهاد. [1].

ـــ **الطبقة الرابعة**: وهم المحدثون أو المولّدون، وهي من بعد طبقة صدر الإسلام حتى زمن بشار وأبي نواس، وهم من شعراء القرن الثاني والثالث الهجريين، منهم: **أبو العتاهية**(ت211هـــ) وبشار، وأبو نواس، والبُحتري، وأبو تمام(ت 231هـــ)، وغيرهم. وهؤلاء لا يُستشهد بكلامهم مطلقا عند جميع علماء اللغة والنحو؛ لأنهم تربّوا في الحاضرة وخالطوا الأعاجم[2].

هذا هو المنهج الذي سار عليه العلماء في استشهادهم بالشعر، وما يُلاحظ هو عدم علميّة المعيار الذي حكم النحاة من خلاله على شعركل طائفة، فهو يقوم على أساس نفسي ذاتي، وخير دليل على صحة هذه الملاحظة ما قاله أبو عمرو بن العلاء في شعر الفرزدق وجرير: "لقد أحسن هذا المولد حتى لقد هممت أن آمر صبياننا برواية شعره" [3].فعلى الرغم من اعتراف أبي عمرو بجودة شعر الفرزدق وجرير، إلا أنه لم يستشهد بشعرهما في القضايا اللغوية والنحوية، بل قصر اهتمامه على شعر الجاهليين، وهذا ما أكّده الأصمعي: "جلست إليه عشر حجج، فما سمعته يحتجّ ببيت إسلامي"[4].

والشيء نفسه فعله مع شعر الأخطل؛ الذي لم يجعله ضمن قائمة الشعراء المستشهد بكلامهم، رغم أن المصادر تذكر بأنّ أبا عمرو أقرّ بجودة شعر الأخطل وفصاحته، حتى أنه قال: "لو أدرك الأخطل

---

[1] – يُنظر: عبد القادر البغدادي، "خزانة الأدب"، 1/ 6، ويُنظر: محمود عكاشة، "علم اللغة"، ص: 146ـــ 147 .

[2] – يُنظر: عبد القادر البغدادي، " خزانة الأدب "، 1/ 6، ويُنظر: محمود عكاشة، "المرجع نفسه "، ص: 146 ـــ147، ويُنظر: محمود سليمان ياقوت، "مصادر التراث النحوي"، دار المعرفة الجامعية، مصر، دط، 2003، ص: 63، ويُنظر: حسام سعيد النعيمي، "الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني"، دار الطليعة، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1528هـــ/ 1980 مـــ، ص:35.

[3] – ابن رشيق، "العمدة"، 1/ 197.

[4] – ابن رشيق،" المرجع نفسه "، 197/1.

يوما واحدا من الجاهلية ما فضّلت عليه أحدا" [1]، والمعيار نفسه احتكم إليه الأصمعي في نظرته إلى شعر بشار بن برد، كما يبدو في قوله: "بشار

خاتمة الشعراء، والله لولا أنّ أيامه تأخرت لفضّلته على كثير منهم"[2].

إنّ كلا من أبي عمرو والأصمعي قد درسا شعر الفرزدق وجرير والأخطل،ومن بعدهم بشار، فجعلتهما هذه الدراسة يعترفان بجودة شعر هؤلاء، حتى أنهما لم يجدا مانعا من الاستشهاد بشعرهم سوى المعاصرة.

[1] – الأصفهاني أبو الفرج، "الأغاني"، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 2002، 8/ 203.

[2] – الأصفهاني أبو الفرج، " المرجع نفسه "، 3/ 99.

واستقرّ اللغويون والنحاة بعد أبي عمرو بن العلاء على صحة الاستشهاد بشعر الطبقة الثالثة من الناحية النظرية، لكن بعد مراجعة أشعار هذه الطائفة قام اللغويون بدراسة بعض شعراء الطبقتين الأوليين، فتوصلوا إلى نتيجة مفادها أن هناك قسم من الشعراء يتّصف بالضعف في اللغة وعدم الفصاحة، وليونة اللسان، وما إلى ذلك مما يبعدهم عن دائرة الاستشهاد، يقول الأصمعي، عُدي بن زيد وأبو داود الأيادي ، لا تروي العرب أشعارهما؛ لأنّ ألفاظهما ليست نجديّة[1].ونُقل عن أبي عمرو بن العلاء قوله: "كان عدي بن زيد في الشعراء بمنزلة سهيل في النجوم، يُعارضها ولا يجري مجراها، قال: والعرب لا تروي شعره؛ لأن ألفاظه ليست بنجدية، وكان نصرانيا من عباد الحيرة قد قرأ الكتب[2].

ومما قيل عن **أمية بن أبي الصلت** (ت 5 هـ) قول ابن قتيبة: "كان يحكي في شعره قصص الأنبياء، ويأتي بألفاظ كثيرة لا تعرفها العرب، يأخذها من الكتب المتقدمة وبأحاديث من أحاديث أهل الكتاب. وهذه أشياء منكرة! وعلماؤنا لا يَرون شعره حجة في اللغة"[3].

---

[1] – يُنظر: المرزباني، أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى (ت 384 هـ)، "الموشّح في مآخذ العلماء على الشعراء"، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط1، 1415 هـ، 1995 م، ص: 91.

[2] – المرزباني، "الموشح"، ص: 90، ويُنظر: ابن قتيبة، "الشعر والشعراء"، دار صادر، مطبعة بريل المسيحية، 1902، ص: 115.

[3] – يُنظر: المرزباني، "الموشح"، ص: 96، ويُنظر: ابن قتيبة، "الشعر والشعراء"، ص: 479.

وبعض العلماء ضمّوا الأعشى إلى الجماعة التي أُخرج شعرها من دائرة الاستشهاد، وذلك لأنهم رأوا في شعره ما يُبين تأثره بلغات الأعاجم؛ حيث اشتمل شعره على ألفاظ ومصطلحات لم تعرفها العرب في كلامها[1].

بعد الاطلاع على هذه النماذج التي ساقها الدارسون كأدلّة على ما ذهبوا إليه يتضح لنا أمر مهم جدا في قضية الاستشهاد، وهو أنّ الدارسين لم يعطوا أهمية كبيرة لعامل التقدّم في الزمن وحده؛ لأنه برأيهم ليس بالسبب الكافي لعدّ لغة الشاعر حجة يُستشهد بها في قضايا اللغة والنحو، فهذه النماذج التي سبق ذكرها تنتمي إلى الطبقة الأولى من الشعراء، وبالرغم من ذلك أُبعد أصحابها من مجال الاستشهاد بدعوى عدم صفاء لغتهم لمخالطتهم الأعاجم.

وفي مقابل ذلك ذهب فريق آخر إلى الاستشهاد بأعيان الطبقة الرابعة، فصرّح بعضهم بجواز الاستشهاد بلغة الشافعي(150 هـ - 204 هـ)، يقول الإمام أحمد بن حنبل: "كلام الشافعي في اللغة حجّة"[2]. وذلك لسلامة نشأته وتقلبه في البيئات العربية السليمة.

ومن مثل الشافعي أيضا نذكر بشار بن برد، فقد قيل له ذات مرة "ليس لأحد من شعراء العرب شعر إلا وقد قال فيه شيئا استنكرته العرب من ألفاظهم وشك فيه، وإنه ليس في شعرك ما يُشك فيه"، قال: "ومن أين يأتيني الخطأ؟ وُلدتُ هاهنا، ونشأت في حجور ثمانين شيخا من فصحاء بني عقيل؛ ما فيهم أحد يعرف كلمة من الخطإ، وإن دخلت إلى نسائهم فنساؤهم أفصح منهم، وأيفعتُ فأبديت إلى أن أدركت، فمن أين يأتيني الخطأ"[3]. وكلام بشار لهو أكبر دليل على وجود بيئات في المدن بقيت تُحافظ على سلامة لسانها في المائة الثانية[4].

و دعا ابن جني إلى العمل بالفكرة نفسها في باب "ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر"، يقول: "ولو عُلم أنّ أهل مدينة باقون على فصاحتهم، و لم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض في عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها، وعلى ذلك

---

[1] - يُنظر: سعيد الأفغاني، "في أصول النحو"، ص: 25.

[2] - السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص: 57، ويُنظر: سعيد الأفغاني، "في أصول النحو"، ص: 26.

[3] - الأصفهاني، " الأغاني "، 3/ 103 ــ 104 .

[4] - يُنظر: سعيد الأفغاني، "في أصول النحو"، ص: 26.

العمل في وقتنا هذا"[1].

وبعد هذا العرض لمواقف النحاة من الشعر العربي من الناحية النظرية رأيت أنه لا بدّ لي أن أقف على بعض أعمالهم التطبيقية، لأرى مدى انسجام وتوافق الجانبين: النظري والتطبيقي عندهم،ورأيت أنّ أحسن نموذج أختاره لهذا العمل هو كتاب سيبويه؛ لاحتلال شواهده مكانة عظيمة في تاريخ النحو العربي. فقد بلغ عدد شواهد الكتاب خمسين وألفا (1050) لشعراء جاهليين ومخضرمين وإسلاميين وأمويين وعباسيين، ومعاصرين لسيبويه، وأهمّ الشعراء الذين استشهد بهم: الفرزدق ثم جرير فالأعشى فرؤبة والعجاج فذو الرُّمّة فالنابغة الذبياني، في حين كان حظ بعض الشعراء قليلا في كتابه، وهم مخضرمو الدولتين: الأموية والعباسية، كابن ميادة (ت136 هـ) وأبي حية النميري(ت 158 هـ)، وأبي نخيلة(ت 148 هـ)، وابن هرمة.والمتفحّص لهذه الأسماء يكتشف أنّ شعراء تميم هم أكثر الذين استشهد بهم، وبالإضافة

إلى الفرزدق وجرير ورؤبة والعجاج، هناك خطام المجاشعي، والبعيث، وابن جبناء

(ت91هـ) ولقيط بن زرارة(ت53ق.هـ)، ثم تأتي القبائل البدوية الأخرى،وتكاد تكون متساوية القسمة أو متقاربة[2].

فمن غطفان: النابغة الذبياني وزهير(ت13ق.هـ)، ومن هذيل: **أبو ذؤيب**(ت27هـ) وأبو كبير **وساعدة بن جؤية وصخر الغي**، ومن طيء: **أبو زبيد**(ت62هـ) **وحاتم وعامر بن جوين**، ومن أسد: **عبد الله بن الزبير**، **وبشر أبي خازم**(ت22ق.هـ)، والأقيشر(ت80هـ) **وعبيد بن الأبرص**(ت25ق.هـ) **والكميت بن زيد**(ت126هـ) .

ثم تأتي القبائل التي تسكن الحاضرة، كقريش والأوس والخزرج، فمن قريش استشهد بشعر عمر بن أبي ربيعة، **وابن قيس الرقيات**(ت85هـ)، ومن الأوس والخزرج استشهد بابن الجُلاح وحسان بن ثابت(ت50هـ) **وقيس بن الخطيم**(ت2ق.هـ)، وعمرو بن الإطنابة.كما استشهد بشعراء ظلّوا يعيشون في اليمن بعد ظهور الإسلام، كعبد يغوث الحارثي(ت30ق.هـ) وعمرو بن معديكرب(ت21هـ)، وبشعراء من مصر تتوزعهم قبائل شمالية عُرِفت بالفصاحة.والحقّ أن شواهد سيبويه هي معظم شواهد

---

[1] – ابن جني، "الخصائص"، 2/ 5.

[2] – ينظر: محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص: 41.

النحو العربي على مرّ العصور[1]، وذلك على الرغم من محاولة المتأخرين من أمثال أبي الحسن الأخفش (ت 225 هـــ)، وغيره إضافة شواهد[2] جديدة كتب لها الذيوع والانتشار.[3]

ومثل الأخفش فعل الكوفيّان: الكسائي والفراء، فقد كان لهما من شواهد الشعر الفصيحة ما سار في كتب النحو المتأخرة، ولكنّها لا تختلف عن شواهد سيبويه من حيث الفصاحة والعناية بالبدواة، ويظهر في كتب الفراء خاصة كـــ"معاني القرآن"، و"المذكر والمؤنث"، و"الأيام والليالي والشهور."[4]

وخير دليل على ذلك ما يوجد في كتاب سيبويه، فقد كان يستشهد بالبيت ولا يذكر قائله، أمّا الأبيات المنسوبة في كتابه فنسبتها حادثة بعده، فقد اعتنى بها أبو عمرو الجرمي(ت255هـــ)؛ لأنّ نسبة الشاهد في ذلك الوقت لم تكن شرطا في قبوله حجة في اللغة، وإنما وُجد ذلك في الدرس اللغوي بعد أن فشا الكذب في رواية الشعر واصطناعه للأغراض التعليمية، والخوف من أن يكون قائله ممن لا يُوثق بعربيته من الشعراء المحدثين[5].

أمّا المتأخرون من النحاة، فقد انقطعت بهم السبل إلى سماع الشواهد من الفصحاء، فلم يجدوا أمامهم من مصادر الشواهد سوى مصدرين، أوّلهما: ما التقطه النحاة من رجال اللغة والرواية، وهو ما لم يحتج به الأسلاف، وثانيهما: ما وقف عليه النحاة من شواهد في كتب النحو نفسها، كالكتاب، ومعاني القرآن للفراء والأخفش، وغيرها[6].

وقد استخرج النحاة المتأخّرون من كتب الأصمعي وأبي زيد وثعلب وابن الأعرابي، وغيرهم، ثروة لا يستهان بها من الشواهد الشعرية، لكنّها لم تضف شيئا جديدا ذا بال إلى الأصول المقرّرة، من

---

[1] – يُنظر: محمد خير الحلواني، " المصدر نفسه "، ص: 41 ــ 42 .

[2] – مثال ذلك بيت عبد الله بن همام السلولي الذي أنشده أبو الحسن:

زِيادَتَنا نُعْمانُ لا تُنْسِيَنَّها تَقِ اللهَ فِينَا والكِتابَ الذي تَتْلو

وقد استشهد به الأخفش ومن ثمَّ ابن جني في باب "في زيادة الحرف عوضا من آخر محذوف"؛ حيث استشهد به على حذف فاء الفعل من اتقى يتقي وتعويضها بتاء افتعل. يُنظر: ابن جني، "الخصائص"، 2/ 275 – 276.

[3] – يُنظر: ابن جني، "الخصائص"، 2/ 276، ويُنظر: الفراء، "معاني القرآن"، 2/ 291، ويُنظر: ابن جني، "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، 2/ 372.

[4] – يُنظر: محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص: 42.

[5] – يُنظر: محمد خير الحلواني، " المصدر نفسه "، ص: 42.

[6] – محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص: 43.

ذلك أنّ سيبويه كان يمنع أن يجمع بين فاعل نعم وتمييزه، ولكنّ المبرد أجازه؛ لأنه وقف على بيت جرير.[1]

تَزَوَّدّ مِثْلَ زادِ أَبِيكَ فينا فَنِعْمَ الزّادُ زادُ أَبيكَ زادا

ركَّز المتأخرون أيضا على نسبة الشواهد إلى أصحابها، فقال البغدادي إنّه لا يجوز الاستشهاد بشعر أو نثر لا يُعرف قائله؛ مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعا أو مولّدا، أو لمن لا يوثق بكلامه[2].

2- 1-2: النثر:

مرّت عملية جمع هذه المادة اللغوية ا بمرحلتين: [3]

– جمع المادة عن الأعراب البدو في مواقعهم وأصقاعهم.

– جمع المادة عن هؤلاء أنفسهم، ولكن في حواضرهم لا بواديهم، وهذا ما اعترف به الخليل للكسائي حينما سأله عن علمه من أين أخذه، فأجابه الخليل: "من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج الكسائي وأنفذ خمس عشرة قنّينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظه" [4]. فالخليل خرج إلى البادية ليجمع مادّته، ثم قام الكسائي باقتفاء آثار الأماكن التي أخذ منها الخليل؛ لأنّه بعد خروجه إلى البادية غاب فيها مدة طويلة[5]. وتذكر المصادر أنّ النضر بن شميل بالإضافة لما سمعه عن الخليل الخليل وفصحاء العرب الوافدين قضى فترة لا يُستهان بها في البوادي؛ إذ يحكى عنه أنّه قال: "أقمت في البادية أربعين سنة"[6]، وهذا ما تؤكّده كثير من الروايات[7].

---

[1] – المبرد أبو العباس محمد بن يزيد (ت 258 هـ)، "المقتضب"، إعداد: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1420 هـ، 1999 م، 2/ 442. واستشهد بالبيت أيضا صاحب المقاصد النحوية بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت 855 هـ)، "المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية " المشهور بـ "شرح الشواهد الكبرى"، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1426 هـ، 2005 م، 3/ 97، وجرير: " الديوان "، دار صادر، بيروت ـ لبنان، ط2، 2005، ص:107.

[2] – البغدادي، "خزانة الأدب"، 1/ 15.

[3] – عبد الجليل مرتاض، "الموازنة بين اللهجات العربية الفصيحة: دراسة لسانية في المدونة والتركيب"، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2002، ص: 66.

[4] – ابن الأنباري، "نزهة الألباء"، ص: 78.

[5] – عبد الجليل مرتاض، "الموازنة بين اللهجات العربية الفصيحة"، ص: 68.

[6] – ابن الأنباري، "نزهة الألباء"، ص: 73.

[7] – عبد الجليل مرتاض، "الموازنة بين اللهجات العربية الفصيحة"، ص: 69، وأحمد أمين، "ضحى الإسلام"، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط10، 1/ 298، 256/2.

أمّا المرحلة الثانية للسماع، فتتمثّل في أخذ العلماء عن الأعراب خارج البادية؛ أي الفصحاء الذين رحلوا إلى البصرة والكوفة، وغيرهما من مدن العراق، وكانت لغة هؤلاء البدو سليمة صحيحة، لم تشبها بعد شائبة من الخطل والفساد؛ لقربها من المنبع اللساني الصافي، وكان هؤلاء الأعراب يرحلون إلى الحضر إمّا انتجاعا للكسب أو التماسا للعلم، أو لأمور أخرى[1]، فهناك مثلا من كان ينتقل للأسواق المتواجدة بالمدن لقضاء حاجاته المختلفة، وهناك من كان يهجر البوادي ويفضّل الإقامة في الحواضر، وقد حرص العلماء على اللقاء بهؤلاء الفصحاء في الأسواق، أو الاجتماع إليهم في مجالس العلم التي كانت تدور في قصور الأمراء، أو مساجد المدن، يستمعون منهم ويحكمونهم فيما اختلفوا فيه من كلام العرب.[2]

ومن القواعد النحوية المقرّرة اعتمادا على كلام العرب المنثور: رفع الخبر بعد ليس إذا انتقض نفيها، فهذا عيسى بن عمر يعرف أنّ "ليس" يأتي بعدها اسمان، أوّلهما مرفوع، وثانيهما منصوب، فذاك هو استقراء عيسى بن عمر في البداية، ولكنّه سمع أنّ نحويا آخر هو أبو عمرو بن العلاء يُجيز رفع الاسم الثاني إذا نقض نفي "ليس" بأداة الحصر "إلا"، نحو: ليس الرجل إلا كريمٌ، فأتاه كالمستنكر، وقال له "ما شيء بلغني أنّك تجيزه؟" فقال له أبو عمرو: "وما ذاك؟" قال: "بلغني أنّك تجيز ليس الطيّب إلا المسك" فأجابه أبو عمرو "ذُهب بك يا أبا عمر، نمت وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلاّ وهو ينصب، ولا في الأرض تميمي إلاّ وهو يرفع"[3].

فأبو عمرو هنا يستشهد لما أجازه بما وصل إليه استقراؤه من لهجات العرب، وعيسى بن عمر أنكر عليه الظاهرة في بادئ الأمر؛ لأنه لم يسمعها و لم يستقرئها، ولكنه أخذ بها بعد أن أوقفه أبو عمرو على الحقيقة.وقد عالج هذه المسألة ابن مالك أيضا .[4]

ومن الضوابط النحوية التي استقاها النحاة اعتمادا على المنثور من كلام العرب

قولهم: إنّ فعل القول يأتي أحيانا بمعنى الظن، ويعمل عليه، ولكنّ الاستقراء دلّهم على أنّ ذلك مقيّد بثلاثة شروط، هي: أن يكون بصيغة المضارع، وأن يكون متصلا باستفهام، وأن يكون مسندا إلى ضمير المخاطب، نحو: أتقول أخاك قادما علينا. إلاَّ أن النحويين يجيزون أن تختلّ هذه الشروط ولا يختل معنى الظن في فعل القول؛ لأنّ سيبويه نقل عن شيخه أبي الخطاب أنّ "ناسا من العرب يوثق بعربيتهم،

---

[1] – يُنظر: عبد الجليل مرتاض، "الموازنة بين اللهجات العربية الفصيحة"، ص: 74.

[2] – يُنظر: محمد خير الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص: 27.

[3] – يُنظر: الزبيدي، "طبقات النحويين واللغويين"، ص: 43.

4 ــ ينظر: ابن مالك،" شواهد التوضيح"، ص: 199.

وهم بنو سُليم، يجعلون باب "قلت" أجمع مثل: ظننت" [1].وهذا ما نجده عند ابن مالك، فقد ذكر أنّ العرب تُجري أفعال القول مجرى ظنّ بلا شرط، وهي لغة سليم. [2]إلى غير ذلك من القواعد النحوية التي استنبطها العلماء الأوائل من كلام العرب .

كانت هذه لـــمحة حول حال النحويين القدماء، وكيفية استقرائهم للقواعد من الكلام المنثور، أما في ما يخص المتأخرين من النحويين فلم يروا في بيئتهم أعرابا فصحاء؛ إذ انقطعت الفصاحة منذ القرن الرابع للهجرة، وكان آخر من استعان بهم المبرد وابن جني [3]، وإن كانا لم يستنبطا ما استنبطه أسلافهما من قواعد اللغة. ولما آل الأمر إلى أمثال الزمخشري وابن الشجري والأنباري وابن مالك ، لم يبق من سبيل إلى هذا المصدر غير ما جمعه القدماء من مادّة لغويّة،وسأذكر بعض الأمثلة من تراث نحاة الأندلس.

2 – 1 – 2–3: استشهاد نحاة الأندلس بكلام العرب:

استفاد النحاة من كلام العرب استفادة كبيرة، فجعلوه أصلا من أصولهم السماعية، ومعتمدا في عملية التقعيد النحوي. وكتب الطبقات والتراجم حفظت أخبارا كثيرة ومتنوّعة عن النحاة واللغويين الأوائل؛ الذين كانوا يقومون برحلات طويلة وشاقّة إلى البوادي وأخبية الأعراب ومضاربهم؛ يشافهونهم ويقيّدون ما يسمعون عنهم.[4]

أما فيما يخصّ النحاة المتأخّرين ، ومن بينهم الأندلسيون، فإن بُعدهم عن مصادر اللغة الأصليّة في المشرق، وأيضا تأخّر ظهور الدرس اللغوي عندهم؛ حيث لم تظهر معالمه في الأندلس إلا في وقت متأخّر حرمهم من فرصة الرواية المباشرة عن العرب المعاصرين لهم [5]،بخاصة وأنّ جمهورا من النحاة كان قد حدّد فترة معيّنة للاستشهاد بكلام العرب، وكان ذلك نهاية القرن الثاني بالنسبة للحضر، ونهاية القرن الرابع للبدو، ونتيجة لذلك انقطع عنهم منبع معين متمثّل في كلام العرب؛ مما جعلهم يعكفون على العلة الشرعيّة عموما، و الاهتمام بالحديث في مجال الدرس اللغوي. [6]

---

[1] – سيبويه، "الكتاب"، 1/ 63، وابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 92.

[2] ــ ابن مالك، " شواهد التوضيح"، ص: 151 .

[3] – يُنظر: المبرد، " الكامل في اللغة والأدب "، 77/1 ــ 78، 381/2، وابن جني، "المحتسب"، 1/ 134، و"الخصائص"، 178/1، 125 ،26/2، 130 ، 180/3 .

[4] ــ ينظر: محمد عمار بن درين، "تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس"، 216/2.

[5] ــ ينظر: مصطفاوي عمار،" الجهود اللغويّة في المغرب الأوسط من القرن السادس إلى القرن السابع الهجريين، رسالة دكتراه في اللغة، جامعة تلمسان، 2006 ــ 2007، ص: 52.

[6] ــ ينظر: مصطفاوي عمار،" المرجع نفسه"، ص: 53 .

ولكن، بالرغم من وجود هذه الأسباب التي أتيت على ذكرها، فإنّ الأندلسيين لم يقصّروا فيما يخصّ الاستشهاد في قواعدهم بكلام العرب، فقد ساروا في ذلك على درب سابقيهم من نحاة المشرق فيما يخصّ التنوّع في الشواهد، فلجأوا إلى كلام العرب لينهلوا منه،وخير دليل على ذلك مصنّفاتهم النحويّة التي لا تخلو من مثل هذه الشواهد. فالسهيلي مثلا استشهد بكثير من أمثال العرب وكلامهم، أمّا النظم، فقد وقف بشواهده عند عصر الاستشهاد، فقد صرّح في "كتاب نتائج الفكر"باعتماده النثر والشعر، يقول:"ويشهد لجميع ما قلناه في هذا الباب من دلالة الحروف المقطّعة على المعاني و الرمز بها إليها كثير من منظوم الكلام ومنثوره." [1] وهو ما تردّد في مواضع كثيرة من الكتاب . [2]ويذكر المتتبّعون لتراثه أنّه قد ارتضى التقسيم الطبقي للشعراء، فأولاهم عنده في الاستشهاد بشعره: الجاهلي، ثمّ من كان أقرب إلى عصره وأبعد من عصر المولّدين[3]وقد استشهد السهيلي بشعر أبي تمام في عدّة مسائل، منها استشهاده به على مجيء الحال من المضاف إليه، يقول:" وهو كثير، فعلى هذا جاء: كأنّ حواميه مُدْبِرا. [4] [4] ومنه قول أبي تمام: [5]

والعلمُ في شهب الأرماح لامعةً

واستشهد به أيضا وهو يذكر إنّ وأخواتها، وما بينها وبين الأفعال من الشبه من حيث كانت حروفهنّ ثلاثة فصاعدا، ولذلك جاز الوقف عليهنّ، فقال:" وقال حبيب. [6]:

عَسَى وَطَنٌ يَدْنو بِهِنَّ وَلَعَلّما

فشواهد السهيلي في النحو لا تعدو عصر الاستشهاد. [7]

---

[1] ــ السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت581هـ)، " نتائج الفكر في النحو"، تحقيق: محمد إبراهيم البنا"، دار الرياض، دت، ص: 224 .

[2] ــ ينظر: السهيلي ، "" نتائج الفكر في النحو"، "، ص: 34، 47، 57، 168، 209، 296، 281، 340(بالنسبة للمنظوم)، وبالنسبة للمنثور، ينظر: ص: 95، 124، 166، 172، 197، 199، 206، 242.

3 ــ ينظر: أحمد البنا، " السهيلي ومذهبه النحوي"، ص: 274 ــ 275 .

4 ــ ينظر: أحمد البنا، " المصدر نفسه "، ص: 274 ــ 275 .

5 ــ ينظر: السهيلي، " نتائج الفكر في النحو "، ص: 317 ، وعجز البيت:

بين الخميسين لا في السبعة الشهب .

ينظر: أبو تمام، " الديوان " ،تقديم و شرح: محي ،الدين صبحي، دار صادر، بيروت، لبنان،ط1، 96/1 .

6ــ ينظر: السهيلي، " نتائج الفكر في النحو "، ص: 342، وعجز البيتكما ورد في " الديوان " ، 121/2.

وَأَنْ تُعْتِبَ الأَيّامُ فيهِم فَرُبَّما .

7 ــ ينظر: أحمد البنا، " السهيلي ومذهبه النحوي"، ص: 274 ــ 275 .

كما استشهد ببعض الأمثال في كتاب "نتائج الفكر ففي النحو"، ففي مسألة الإضافة أورد المثل الآتي: " اِذهب بوقت ذي سلم"[1]؛ أي: ذي سلامتك .

وكذلك فعل ابن مالك؛ الذي استمدّ شواهده من القرآن الكريم، فإن لم يجد فيه شاهدا عدل إلى الحديث النبوي، فإن لم يجد فمن أشعار العرب وكلامهم.[2] وهذا ما

طبّقه في مصنّفاته التي لا تخلو من كلام العرب ، مثل: "شواهد التوضيح" و " تسهيل الفوائد"و"شرح التسهيل".

استشهد ابن مالك بعدد غير يسير من أبيات شعريّة تعود لشعراء من مختلف الطبقات التي صنّفها المشارقة، فمن الطائفة الأولى؛ التي تمثّل شعراء الجاهليّة: امرؤ القيس؛ حيث استشهد بشعره[3]. للتدليل على على أنّ ما يصدّر بـــ:"ربَّ"لا يلزم كونه ماضي المعنى، بل يجوز مضيّه وحضوره واستقباله، ثمّ قال: ومع ذلك فالمضيّ أكثر من الحضور والاستقبال[4].

ومن شواهده، قول امرئ القيس: [5].

أَلا رُبَّ يَوْمٍ صالِحٍ لَكَ مِنْهُما وَلاسِيَما يَوْمٍ بِدارَةِ جُلْجُلِ.

ومثال استشهاده بشعر الطبقة الثانية(طبقة المخضرمين) ما استشهد به أثناء حديثه عن حذف الموصول المستغنى عنه بصلته؛ حيث استشهد ببيت حسان بن ثابت رضي الله عنه، وهو قوله: [6].

أَمَنْ يَهْجو رَسولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُه سَواءُ .

والشاهد في البيت قوله: يمدحه، فقال: يريد: سواء؟ حيث حذف الموصول، وهو:من، وذلك لدلالة صلته عليه. [7].

ومثال استشهاده بشعر الطبقة الثالثة(طبقة الإسلاميين)، استشهاده بشعر جرير؛ حيث

---

[1] – السهيلي، " نتائج الفكر في النحو"، ص : 95.

[2] ـــ ينظر: ابن مالك، " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة، 1378هـــ/ 1967مـــ، ص: 45.(مقدمة المحقّق.)

[3] – استشهد ابن مالك بشعر امرئ القيس في عدّة مواضع، ينظر:"شواهد التوضيح"، ص: 156، 166، 225 .

[4] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 134.

[5] – امرؤ القيس، " الديوان "، دار صادر، بيروت ـــ لبنان، دط، دت، ص: 32 .

[6] – ورد البيت في الديوان بلفظ فمن بدل أمن، ينظر: حسان بن ثابت الأنصاري، "الديوان"دار صادر، بيروت، دط، دت،ص: 09 .

[7] – ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص: 134.

أورد ابن مالك الكثير من شعره ليستدلّ بها على القواعد النحويّة، ومثال ذلك ما استشهد به في مسائل"نِعْمَ"؛ حيث استشهد فيها ببيتين لجرير، منه قوله: [1]

تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أَبيكَ فينا فَنِعْمَ الزادُ زادُ أَبيكَ زادا .

و الشاهد في قوله: "فنعم الزاد زادا"؛ حيث جمع بين الفاعل(الزاد) والتمييز(زادا)، وهذا غير جائز عند البصريين. [2].وقد بلغ عدد الشواهد الشعريّة في كتاب شواهد التوضيح حوالي: مائتين وعشرين شاهدا.

وابن مالك نحا نحو الكوفيين في الرواية عن قبائل لم يستشهد البصريّون بكلامها، كما كان يقيس على ما ورد في أبيات قليلة. [3] فقد أجاز أن يجمع بين الضميرين: المتصل والمنفصل؛ إذا اختلفا إفرادا وتأنيثا، مستشهدا بما نقله الكسائي عن بعض العرب، وهو قولهم: هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموما[4].وأيضا في مسألة مطابقة المعنى وحده، قال فيها:" ومن هذا النوع ـــ أي مطابقة المعنى وحده ـــ قول القائل: "بلى وِجاذاً" حين قيل له: " أما في مكان كذا وَجْذٌ"[5].

وقد أكثر ابن مالك اعتماده روايات القدماء؛ حيث أشار إلى رواية يونس بن حبيب والخليل وسيبويه وقطرب[6]، وكان في مواضع كثيرة لا يسمي الراوي، كأن يقول: "كقول بعض العرب: عليه رجلا ليسني"، أو: "ومنها ما روى بعض الثقات من قول العرب "سلامُ عليكم" بضم الميم دون تنوين. [7]

وفي مسألة توحيد الاسم المضاف إلى المثنى وتثنيته استشهد بقول بعض العرب:" أكلتُ رأس شاتين"[8].كما استشهد ابن مالك في " شواهد التوضيح"بعدة أبيات مجهولة القائل[9].

---

[1] – جرير، " الديوان"، ص: 107 .

[2] – ينظر: المبرّد، " المقتضب"، 442/2 .

[3] ـــ ينظر: خديجة الحديثي، " أبو حيان النحوي"، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1385هـ/1966هـ، ص: 334 .

[4] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 81، ويُنظر: ص: 60 ،106 ،215.

[5] – ابن مالك، "المصدر نفسه"، ص: 91، ويُنظر: سيبويه، " الكتاب"، 255/1 ـ 256 .

[6] – ابن مالك، "" شواهد التوضيح "، ص: 55 ،94 ،141 ،148 ،211.

[7] – ابن مالك، " المصدر نفسه "، ص: 80 ،93، 91 .

[8] – ابن مالك، " شواهد التوضيح "، ص:115، 255 ، و ينظر: الفراء، " معاني القرآن"، 308/1 .

[9] – ابن مالك، "شواهد التوضيح"، ص: 21،62، 66، 69، 109،110،108، 121، 126، 137، 167، 168، 169، 190، 198، 211.

وبالنسبة لأبي حيان الأندلسي،فقد استشهد بما استشهد به نحاة البصرة، و لم يستشهد بشعر المولّدين[1]. فقد أخذ بما رُوي عن القبائل التي أخذ عنها البصريون واستشهدوا بها،كما رفض القياس على ما قلّ وروده أو جاء في أبيات الشعر القليلة التي لا تُبنى على مثلها القواعد.[2]

ومصنّفاته كغيره من النحاة لم تخل من الشواهد، من قرآن و من حديث نبوي، ومن كلام العرب أيضا، فكتابيه: " البحر المحيط" و " التذييل والتكميل على شرح التسهيل"لا تكاد تخلو من الشواهد المتنوّعة، وضمن هذه الشواهد كلام العرب بقسميه.وعليه، فالسهيلي وابن مالك وأبو حيّان، وغيرهم من نحاة الأندلس قد استدلّوا بكلام العرب من شعر ونثر في مصنّفاتهم على الرغم من اختلافهم في المنهج.

ولابن هشام أيضا شواهد كثيرة أخذها من كتب القدماء، واعتمدها في تثبيت مذهبه النحوي، على أنّه قلّ أن يذكر اسم الراوي.ومن شواهده ما ذكره عند حديثه عن زيادة الصوت للإنكار في الجواب، قال : " سمع سيبويه رجلا يقال له: أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أأنا إنيه، منكرا أن يكون على خلاف ذلك"[3]، كما ساق عند كلامه عن (أم) بمعنى (بل)، ما رواه الفراء عن العرب، وهو قولهم: "هل لك قبلنا حق، أم أنت رجل ظالم، يريدون: بل أنت."[4] ولا شك أن ابن مالك وابن هشام يمثلان موقف المتأخرين جميعا من هذا المصدر.

2 – 2: القرآن الكريم وقراءاته:

إنّ موضوع الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية وجعلها مصدرا من مصادر التقعيد النحوي من الموضوعات التي عنى بها الدارسون، ودارت حولها كثير من الدراسات.والذي يهمّ في هذا المجال هو موقف نحاة الأندلس من القرآن والقراءات القرآنية؛ أي بيان مدى اعتمادهم على هذا المصدر في التقعيد النحوي ، وقبل بيان موقف نحاة الأندلس من هذا المصدر علينا أولا أن نوضح الفرق الكائن

---

[1] – ينظر: خديجة الحديثي،" موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد، الجمهورية العراقيّة، دط، 1981، ص:442 .

[2] ـــ ينظر: خديجة الحديثي، "" أبو حيان النحوي"، ص: 334 .

[3] – ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، "مغني اللبيب"، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1/ 22.

[4] – جمال الدين بن هشام الأنصاري، "مغني اللبيب"، ص:1/ 43.

بين المصطلحين "قراءة وقرآن" واللذين نجدهما عند بعض الباحثين يستخدمان وكأنهما مترادفان، وأحيانا أخرى على أنهما متباينان.[1]

فقد ذهب الزركشي إلى أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، بقوله:" القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المترل على محمد صلى الله عليه وسلم؛ للبيان والإعجاز، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف وكيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما"[2]، وهي طريقة الأداء النطقي لألفاظ القرآن أو هي كما قال ابن الجزري :" علم بكيفية أداء كلمات القرآن و اختلافها بعزو الناقلة"[3].فالقرآن يمثل الأصل، والقراءات تمثل الفرع أو طرف أداء ذلك الأصل.[4]

وعليه، فليس المقصود من الاستشهاد بالقرآن ذلك النص الشمولي الكلي الموحد المتجانس للكتاب الحكيم؛ لأن النحاة لو فهموا باللفظ هذا المعنى لما كان لأحد منهم أن يجادل في الاستشهاد بآية واحدة من أفصح نص بالعربية، ولا أن يُخضع هذا النص لأقيسة اخترعها النحاة وجرَّدوها تجريدا، وإنما المقصود بالقرآن عدد من القراءات التي قد يكون بين إحداها والأخرى خلاف في صوت أو لفظ أو تركيب نحوي لآية من آيات القرآن[5] ، فالقرآن الكريم هو كلام الخالق العظيم الذي لا يستوي معه أي كلام، ولا يقارَن بفصاحته وبلاغته أي بيان؛ لذلك بلغ من الدقة ما لم يبلغه أي مصدر لغوي آخر؛ نظرا لما أحيط بجمعه من شروط وضوابط [6]جعلت الثقة كاملة لا يشوبها شك في أنه كلام الله الذي لا يأتيه

---

[1] – يُنظر: محمد سالم صالح، " أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط 1، 2006، ص: 166.

[2] – الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله(ت 794هـ)، " البرهان في علوم القرآن "، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم،دار الحديث، القاهرة، 1427هـ/2006مـ، 222/1. و السيوطي، "الإتقان في علوم القرآن"، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 2003 ، 1/ 222.

[3] – ابن الجزري، "منجد المقرئين و مرشد الطالبين "، اعتنى به : عبد الحليم بن محمد قابة ، دار البلاغ ، الجزائر ، ط1 ، 2003 ، ص:17.وينظر: شهاب الدين القسطلاني، "لطائف الإشارات لفنون القراءات"، تحقيق: عامر السيد، لجنة إحياء التراث، القاهرة ــ مصر،د.ط، 1392 هـ، 1971 مـ، 170/1، وينظر: محمد عبد العظيم الزرقاني، "مناهل العرفان في علوم القرآن" ، دار إحياء الكتب العربية،دط، دت، 1/ 405 .

[4] – ينظر: محمد سالم صالح، "أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري"، ص: 166 .

[5] – ينظر: تمام حسان، "الأصول: دراسة ابستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي: النحو – فقه اللغة – البلاغة"، ص: 103.

[6] - مهمة تدوين القرآن الكريم كُلّف بها كتّاب اتبعوا كل الدقة والتثبت والإتقان، فما أهملوا حركة أو سكونا، ولا زادوا فيه حركة، وكانت حركة التوثيق هذه قد تمت على يد الرسول صلى الله عليه وسلم، والرسول لا ينطق عن الهوى، ينظر: صالح بلعيد، "الاحتجاج

الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولذا فهو أجدر المصادر اللغوية بالاعتماد مستقى للقواعد، وموردا للشواهد[1]. فقد أتى القرآن في غاية من الفصاحة لا يوصل إليها، ونهاية من البلاغة لا يمكن أن يُحام عليها، رُوِيَ عن الوليد بن المغيرة أنه قال لبني مخزم: "والله لقد سمعت من محمد آنفا كلاما، ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجن، إنّ له لحلاوة و إنّ عليه لطلاوة و إن أعلاه لمثمر، و إن أسفله لمغدق، وإنه يعلو وما يُعلى، ومع هذا الاعتراف غلب عليه الحسد." [2]و يقول الباقلاني: "فهو على سمت شريف ومرقب منيف، يُبهر إذا أخذ في النوع الربي، والأمر الشرعي، والكلام الإلهي، الدال على أنه يصدر عن عزة الملكوت، وشرف الجبروت، وما لا يبلغ الوهم مواقعه من حكمة وأحكام، واحتجاج، وتقرير واستشهاد"[3] و" تجد فيه الحكمة وفصل الخطاب مجلوة عليك في منظر بهيج، ونظم أنيق، ومعرض رشيق، غير معتاص على الإسماع، ولا مغلق على الإفهام، ولا مستكره في اللفظ، ولا مستوحش في المنظر"[4]

فما إيمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين سمع سورة طه، وما فزع عتبة حين سمع سورة فصلت، وما تردّد بلغاء العرب على الأماكن التي يتعبّد فيها النبي الأمين صلى الله عليه وسلم ليلا؛ ليسمعوا هذه البلاغة خفية، وما عجزهم بعد التحدي، إلاَّ دليل الإعجاز، وعظمة البيان وجلال الأسلوب[5].

ولفصاحة وبلاغة القرآن الكريم تأثّر به الصحابة تأثرا غير عادي، فكان لكلماته وقعا قويا على أسماعهم، ثم قلوبهم، فدفع بهم هذا كله إلى الإيمان بالله تعالى ورسوله عليه أفضل الصلاة والسلام، وهذا الرأي يتجلّى في قول سيد قطب : "إذا تجاوزنا النظر عن النفر القليل؛ الذي كانت شخصية محمد صلى الله عليه وسلم وحدها هي داعيتهم إلى الإيمان في أول الأمر، كزوجه خديجة، وصديقه أبو بكر، وابن

اللغوي"، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، جامعة مولود معمري، تيزوي وزو مجلة دورية لغوية علمية يصدرها المجمع الجزائري للغة العربية، العدد 1، السنة 1، ربيع الأول، 1426 هـ، ماي 2005، ، ص: 63.

[1] – يُنظر: شعبان صلاح، "مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجوي"، دار غريب، القاهرة، 2005 ص: 73.

[2] – أبو حيان، "تفسير البحر المحيط"، 1/ 110.

[3] – الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب(ت403هـ)، "إعجاز القرآن"، تحقيق: السيد أحمد صقر، مصر، القاهرة، ط3، ص: 301 .

4 ــ الباقلاني ، "إعجاز القرآن"، ص: 302 .

[5] – ينظر:أبو سليمان الخطابي(ت388هـ)، بيان إعجاز القرآن، ضمن "ثلاث رسائل في الإعجاز للرماني و الخطابي و عبد القاهر الجرجاني"، تحقيق: محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط3، 1397 هـ، 1976 مـ، ص: 70.

عمّه علي، ومولاه زيد، وأمثالهم، فإنّنا نجد القرآن الكريم أحد العوامل الحاسمة في إيمان من آمنوا أوائل أيّام الدعوة يوم لم يكن لمحمد صلى الله عليه وسلم حول ولا طول، ويوم لم يكن للإسلام قوّة ولا منعة"[1].

2 – 2 –1:استشهاد نحاة الأندلس بالقرآن الكريم وقراءاته:

هناك حقيقة لا يستطيع أحد من النحاة أن ينكرها، وهي أنّ النحو نشأ في رحاب القرآن، وتأصلت قواعده ونمت فروعه في ظلاله؛ مما جعل النحاة جميعا يُجمعون على صحّة الاستشهاد بالقرآن وقراءاته المختلفة: متواترة وشاذة[2]، وللعلماء أقوال في هذا، أذكرمنها قول ابن خالويه : "قد أجمع الناس جميعا على أنّ اللغة إذا وردت في قراءة القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك" [3].وقول السيوطي: "كل ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية؛ إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يُحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتجّ بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يُقاس عليه، نحو: استحوذ ويأبى، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه، ومن ثمّ احتجّ على جواز إدخال "لام الأمر" على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة **[فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا]** [4] ،كما احتجّ على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة **[وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ]** [5 - 6]، واحتج على صحة قول من قال" إنّ الله أصله:"لاه" بما قرئ شاذّا **[وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ]**[7] "[8]. والرأي نفسه نفسه نجده لدى ابن الجزري (ت 833 هـــ)؛ الذي يُدافع عن القراءات القرآنية، وبخاصة تلك القراءات التي توفّرت فيها الشروط الموضوعة، يقول: "كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة؛ التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها، بل هي

---

[1] –سيد قطب(ت1966هـــ)، "التصوير الفني في القرآن الكريم"، دار الشروق، بيروت، لبنان، طبعة منقحة،1403هـــ / 1983، ص: 11.

[2] – التواتي بن التواتي، "دراسات وأبحاث لغوية: محاضرات في أصول النحو"، دار رويغي للنشر، الأغواط، الجزائر، ط1، ص: 70.

[3] – السيوطي، "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، 1/ 174.

[4] ـــ الآية : 58 من سورة يونس.

[5] ـــ الآية : 12 من سورة العنكبوت.

[6] – يُنظر: الأنباري، "الإنصاف في مسائل الخلاف"، المسألة" 77.

[7] ـــ الآية :84 من سورة الزخرف.

[8] – ينظر: السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص: 48 .

الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئم ة السبعة أو عن العشرة، أو عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها: ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء أكانت عن السبعة أو عمن هو أكبر منهم" [1]. يتبيّن لنا من نص ابن الجزري أنّ الأساس الذي اعتمده العلماء في تحديد صحّة القراءة أو ضعفها أو شذوذها أو بطلانها هو الصفات التي وردت عليها من جهة الأمور الثلاثة التي ذكرها ابن الجزري،وهي :

ـــ موافقة العربية ولو بوجه؛ أي وجها من وجوه النحو.

ـــ موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، والمقصود: الرسم العثماني.

ـــ صحّة السند.

فمن حيث "موافقة العربية" يُنسب للقراءة "القوة والضعف"، لكنّها لا تتجرد في كلتيهما عن "الصحة" مادامت مستوفاة للشرطين الآخرين. ومن حيث "موافقة أحد المصاحف العثمانية" ينسب للقراءة "الاطراد أو الشذوذ"، لكنّها لا تتجرد أيضا في كليهما عن "الصحة" مادام الشرطان الآخران موجودين[2].ومن حيث "صحة السند" ينسب لها "التواتر أو الآحاد أو البطلان.

يبدو من كل ما تقدّم أنّ القراءة سواء وصفت بالقوة أو الضعف، وبالاطراد أو الشذوذ وبالتواتر أو الآحاد لا تخرج بكلّ ذلك عن دائرة "الصحة"، وأنّ هذا الوصف الأخير المعتدّ به يرتبط أصلا بفكرة أخرى اعتدّ بها علماء القراءات واللغويون بصفة أساسية، وهي "صحة السند"، أو بعبارة أخرى "صحة النقل"، فإذا تحقّق ذلك بالنسبة للنص القرآني فليس شيء يخلّ به بعد ذلك، سواء أكان ذلك في المتن نفسه الذي عبّر عنه "بموافقة العربية ولو بوجه"، أم كان في "الخط العثماني"، وهو ما تؤدي مخالفته إلى "الشذوذ"[3]. فالقراءات جميعها منسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم تصديقا لقوله: «**نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف، فاقرؤوا كيف شئتم**»[4].

والسؤال المطروح الآن كيف كان موقف علماء اللغة من هذا النص الموثق من حيث الاستشهاد به في الدراسات اللغوية والنحوية؟

---

[1] – ابن الجزري، "النشر في القراءات العشر"، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط1، 2002، 1/ 19.

[2] – يُنظر: محمد عيد، "الرواية والاستشهاد باللغة"، ص: 119 ــ 120.

[3] – محمد عيد، "الرواية والاستشهاد باللغة"، ص: 120.

[4] – حاول ابن قتيبة تفسير المقصود بالسبعة أوجه، يُنظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276 هـــ)، "تأويل مشكل القرآن"، تحقيق: أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، طبعة جديدة ومنقحة، 2006، ص: 90.

اتفق علماء اللغة عربا ومستشرقين على أنّ القرآن يمثّل اللغة العربية الفصيحة أصدق تمثيل، فهؤلاء العلماء عدُّوا القرآن معيارا للعربية الفصيحة؛ التي يقيس عليها أهل كلّ زمان لغتهم[1]. وقد أخذ النحويون بالشاهد القرآني بلا أدنى خلاف بينهم؛ لأنّه من لدن عزيز حكيم، وهو في أعلى درجات الفصاحة، ويمثل الأساليب العالية الرفيعة، وهو أبلغ كلام نزل، وأوثق نصّ وصل[2].

إلى هنا وهذا الكلام النظري السابق متّفق مع ما يجب أن يكون بعد هذا التوثيق الدقيق والرائع للقرآن الكريم، ولكن للأسف عندما نعود إلى الجانب التطبيقي للدراسة في مصنّفات النحو التي وُضِعت في الفترات الأولى من بداية هذا العلم، نجده لا يتوافق مع تلك الآراء التي جاءت متأخّرة في الزمن بعد أن قطع النحاة شوطا كبيرا للنمو بالنحو وإنضاجه، ويوضّح ذلك ما نبّه إليه كثير من الدارسين الأقدمين" لغويين ومفسرين؛ إذ صرّحوا بأن النحاة لم يستخدموا القرآن في دراسة مسائل النحو، و لم يولوه ما هو حقيق به من الاستشهاد كما قال السيوطي والبغدادي[3].

لقد عدّ علماء العربية القرآن الكريم الأساس الأوّل للقياس؛ لأنه أفصح نصوص العربية مطلقا، وأبلغها وأقواها وأصحّها نقلا ورواية، بيد أنّ قوما من النحويين القدماء جانبهم الصواب عندما قاسوا النص القرآني على ما لديهم من شواهد لغوية مأثورة عن العرب الجاهليين وبعض الإسلاميين ، فوضعوا قواعد النحو على ما وافق النصوص العربية، وأقاموا على كلام العرب قواعدهم وأخذوا من القرآن ما وافق آراءهم، وأوّلوا ما جاء في النص القرآني مخالفا قواعدهم وشواهدهم، وكان أولى لهم أن يقيسوا لغتهم على النص القرآني وأن يضعوا قواعدهم عليه غير مخالفة لوجوه القرآن، وأن يؤوّلوا كلام العرب أو يردّوه إن خالف النص القرآني، فالنص القرآني أولى بالترجيح من كلام العرب؛ لأنه الأفصح والأقوى حجة، والأصح رواية، وهو قبل كلّ هذا كلام الله ربّ العالمين دون غيره، فلا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد تكفّل الله بحفظه إلى يوم الدين[4].قال الله تعالى**[إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ]** [5].وقد أبدى فخرالدين الرازي (ت 604 هـــ) تعجّبه من النحاة الذين استحسنوا إثبات اللغة بشعر

---

[1] – يُنظر: محمود عكاشة، "علم اللغة: مدخل نظري في علم اللغة العربية"، ص: 111.

[2] – محمود سليمان ياقوت، "مصادر التراث النحوي"، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، (د.ط)، (د.ت)، ص: 74.

[3] – محمد عيد، "الرواية والاستشهاد باللغة"، ص: 122.

[4] – محمود عكاشة، "علم اللغة: مدخل نظري في علم اللغة العربية"، ص: 112.

[5] ـــ الآية: 09 من سورة الحجر .

مجهول في حين لم يستحسنوا إثباتها بقراءة حمزة(ت156هـ) ومجاهد(ت324هـ) مع أنّهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن .[1]

وهذا ما أشار إليه ابن جزم الأندلسي (ت 465 هـ) من قبله بقوله: "من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيّا، ويتخذه مذهبا، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها"[2].

وقال في موضع آخر: "ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير،أو لجرير أو الحطيئة، أو الطرماح، أو لأعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي من سائر أبناء العرب لفظا في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به، و لم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه ويحرّفه عن موضعه، ويتحيّل في إحالته عما أوقعه الله عليه!"[3].

فحتى البصريين الذين عنوا بالنحو واللغة وتدوينها ووضع القواعد لها، كانوا معترفين بأن القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد، غير أنّه صعب عليهم أن يحطموا ما بنوه من مقاييس، وأن يهدموا ما شيّدوه من أصول، وفي الوقت نفسه عزّ عليهم ألا يغترفوا من معين القرآن الكريم في تقعيد القاعدة وبناء الحكم، فلجأوا إلى التأويل والتخريج، وبذلك تزاحمت مسائل النحو، ففي كل مسألة قولان، لا بل أقوال، وفي كل مشكلة رأيان، لا بل آراء.واهتزت القواعد من هذا الاضطراب؛ الذي تورّط فيه البصريون، وسار على دربهم في هذا المضمار النحاة المتأخرون[4].

إذا، من كل ما سبق نستنتج أنّ هناك من يجعل القرآن الكريم على رأس قائمة مصادر الاستشهاد اللغوي؛ على أساس أنّه كلام الله المتره عن كل نقيصة أو سهوأو خطإ، في حين يصنّفه علماء آخرون في المرتبة الثانية بعد كلام العرب، وذلك لكون القرآن الكريم نزل بلسان العرب ،واللغة العربية أسبق من القرآن.

---

[1] ـــ ينظر: الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن علي التميمي البكري الشافعي(ت604هـ)، التفسير الكبير، قدّم له: هاني الحاج، تحقيق: عماد زكي البارودي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، دط،2003، 150/9 .

[2] – سعيد الأفغاني، "أصول النحو"، ص: 32.

[3] – سعيد الأفغاني، " أصول النحو "، ص: 32، ويُنظر: محمد الخضير حسين، "القياس في اللغة العربية"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،ط1، 1406هـ/1986هـ، ص: 37.

[4] – يُنظر: عبد العال سالم مكرم، "القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية"، ص: 112.

أمّا المتأخرون من نحاة الأندلس أمثال السهيلي وابن مالك وأبو حيان، فأكثروا من الاستشهاد بالقرآن، ومن اعتماد قراءاته بصورة واضحة، وتظهر بواكير هذا التحول عند نحاة القرن الخامس ، بحيث ازداد اعتماد النص القرآني مع تأخر الزمن إلى غاية القرن الثامن؛ حيث أصبح اعتماد القرآن الكريم وقراءاته الاتجاه السائد بين النحاة[1] إلى حدّ

كبير، فقد رفض بعض المتأخرين الموقف السلبي للنحاة من القراءات، كابن يعيش(ت643هـ) وأبي حيان والسيوطي؛ الذي قال:" أمّا القرآن، فكلّ ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذّا"[2].

أما بالنسبة لنحاة الأندلس وبخاصة نحاة القرن السابع، فقد دافعوا عن القراءات دفاعا مريرا ضدّ كلّ من حاول الطعن فيها[3]، ومن هؤلاء: ابن مالك ؛ الذي كان يستشهد في مؤلفاته بالقرآن أوّلا، فإن لم يجد فبالحديث النبوي الشريف، وكان يردّ على من وصف قراءة ما باللحن[4]. قال السيوطي: "كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربيّة، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك،....، وقد ردّ المتأخرون ،منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردّ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية و إن منعه الأكثرون مستدلاّ به"[5].ومن ذلك استشهاده على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ بقراءة حمزة: ﴿ **تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ** ﴾ [6]، وعلى وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر: ﴿ **قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ** ﴾[7] [8] وعلى جواز سكون لام الأمر بعد ثم بقراءة حمزة: ﴿ **ثُمَّ لِيَقْطَعْ** ﴾[9] [10].

---

[1] – يُنظر: محمد سالم صالح، "أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري"، ص: 170.

[2] – السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو العربي"، ص: 48.

[3] – السيوطي، "المرجع نفسه"، ص: 49.

[4] – عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص المذهب الأندلسي النحوي خلال القرن السابع الهجري"، ص: 153.

[5] – السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو العربي"، ص: 49.

[6] ــ الآية: 01 من سورة النساء .

[7] ــ الآية: 127 من سورة الأنعام .

[8] – يُنظر: "الإنصاف في مسائل الخلاف"، المسألة رقم: 60، 2/ 06 .

[9] ــ الآية:15 من سورة الحجّ.

[10] – يُنظر:الداني، أبو عمرو، الأحرف السبعة للقرآن، تحقيق: عبد المهيمن طحان، مكتبة المنارة، مكة المكرّمة، 1408هـ، ص: 47، وينظر: الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ويسمى: منتهى الأماني

ومن النحاة الأندلسيين الذين دافعوا عن القراءات القرآنية واستشهدوا بها:أبو حيان؛ الذي ردّ على كل من حاول وصف أيّ قراءة قرآنية بالضعف أو اللحن، أو ما إلى ذلك من صفات يحاول الطعن فيها، ومن ردّه على ذلك:

ـــ ما جاء في ردّه على ابن عطية والزمخشري في تخطئتهما قراءة ابن عامر لقول الله تعالى: ﴿**قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ** ﴾[1] برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء، وذلك بإضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، يقول: "وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها، متقدمّوهم ومتأخروهم، ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي المحض ابن عامر الآخذ بالقرآن من عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضا في لسان العرب،...،ولا التفات إلى قول ابن عطية:" هذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب"، ولا التفات إلى قول الزمخشري:" إن الفصل بينهما ـــ يعني بين المضاف والمضاف إليه ـــ فشا لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر ألكان سمجا مردودا؟ فكيف به في القرآن المعجز لحسن نظمه وجزالته؟، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف "شركائهم" مكتوبا بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء؛ لأنّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب"[2].

وبعد أن ردّ أبو حيّان على ما ذهب إليه ابن عطية والزمخشري، حمل على الزمخشري وجرّحه بقوله: "وأعجب لعجميّ ضعيف في النحو يردّ على عربي صريح محض قراءة متواترة موجودا نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقرّاء الأئمة؛ الذين تخيرهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا."[3]

2 – 3: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

2– 3 – 1: تعريف الحديث:

والمسرات في علوم القراءات "، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، 1419هـ/1998م، ص: 397، و السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو العربي"، ص: 49.

[1] ـــ الآية: 127 من سورة الأنعام .

[2] – أبو حيان الأندلسي، " تفسير البحر المحيط"، 231/4 ـــ 232 ـــ 233 .

[3] – أبو حيان، " تفسير البحر المحيط"، 4/ 232 .

– لغة: الحديث نقيض القديم، والحُدوث: نقيض القدمة، حَدَثَ الشيء والحدوثُ كون الشيء لم يكن، وأحدثه الله فحدث، وحدث أمر؛ أي وقع، واستحدثت خبرا؛ أي وجدتُ خبرا جديدا [1].

والحديث أيضا : الجديد من الأشياء، والحديث الخبر يأتي على القليل والكثير، والجمع أحاديث[2].

والحديث والخبر مترادفان، بل الحديث يأتي على قليل الخبر وكثيره؛ لأنه يأتي شيئا فشيئا [3]، وعلى هذا المعنى جاء قوله تعالى: **[هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى]** [4] و **[هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ]** [5] أي خبر موسى وخبر الغاشية.وقد وردت آيات في القرآن الكريم استُعمل فيها لفظ (الحديث) مرادا به القرآن الكريم، نحو قوله تعالى:**[فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا]** [6]،كما وردت لفظة حديث بمعنى البلاغ في قوله تعالى: **[وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ]**[7]؛ أي بلّغ ما أُرسلت به.

وقد استعمل سيبويه مصطلح الحديث في كتابه بمعنى الكلام [8]، وهذا ما يظهر مثلا في قوله:"ومن هذا الباب، ألزمت الناس بعضَهم بعضا وخوفت الناس ضعيفَهم قويَّهم"، فهذا معناه في الحديث المعنى الذي في قولك "خاف الناس ضعيفُهم قويَهم"[9].

ـــ اصطلاحا: من حيث الرواية، هو كما قال الشيخ ابن تيمية (ت 728 هـــ): الحديث النبوي هو عند الإطلاق ينصرف إلى ما حُدّث به عنه بعد النبوة، من قوله وفعله وإقراره [10]، فالقول نحو ما رُوي أنّه

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب،2/ 131، ويُنظر: إبراهيم مصطفى وحامد عبد القادر وأحمد حسن الزيات ومحمد علي النجار، "المعجم الوسيط"، دار الدعوة، استانبول، تركيا، ص: 158.

[2] – ابن منظور، "لسان العرب"، 133/2.وينظر: الفيروزآبادي، "القاموس المحيط"، ص: 194.

[3] – محمود فجال،"الحديث النبوي في النحو العربي"،دار أضواء السلف،المملكة العربية السعودية، الرياض،ط2،1997،ص 50.

[4] ـــ الآية: 15 من سورة النازعات .

[5] ـــ الآية : 01 من سورة الغاشية .

[6] ـــ الآية : 06 من سورة الكهف.

[7] ـــ الآية : 11 من سورة الضحى.

[8] – نوار عبيدي، "التركيب في المثل العربي القديم: دراسة نحوية للجملة الاسمية"، مطبعة المعارف، ط1، 2005، ص: 35.

9 – سيبويه، "الكتاب"، 1/ 206.

10 – ابن تيمية، "علم الحديث"، تحقيق وتعليق: موسى محمد علي، دار الفكر، الجزائر، دمشق، سوريا، ط3، 1993، ص: 55، ويُنظر: محمد بيومي مهران، "دراسات تاريخية من القرآن الكريم في بلاد العرب"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1404هـ/ 1988، ص: 91، ويُنظر: محمد الزفزاف، "التعريف بالقرآن والحديث"، مكتبة الفلاح، الكويت، ط 4، 1984، ص: 233 – 234.

عليه الصلاة والسلام، قال:«**إنّما الأعمال بالنيات، وإنّما لكلّ امرئ ما نوى**»[1]، والفعل نحو ما رُوي أنّه أنّه عليه الصلاة والسلام كان يتخوّل

أصحابه بالموعظة، وأنّه كان يعلّمهم أعمال الصلاة ومناسك الحج، والتقرير أن يصدر من أصحابه عمل أو قول في حضرته، أو يبلغه، ثمّ لا ينكره عليهم، بل يسكت ويظهر عليه أمارات الرضا، كالذي رُوي عنه أنّه لم ينكر على من أكل ضبّا على مائدته.[2]

وقيل: يُضَمُّ إلى مشتملات الحديث أيضا ما كان من وصف خَلْقي له، ككونه كان عليه

الصلاة والسلام ربعه غير طويل ولا قصير، أو خُلُقيّ، ككونه كان أجود من الريح المرسلة في رمضان، و لا يواجه أحدا بمكروه.[3] وعلى هذا يكون الحديث شاملا للحديث المرفوع[4] والحديث الموقوف[5]؛لأنّ كلاّ منهما مضاف إليه عليه الصلاة والسلام.

وهناك من العلماء من عرّف الحديث بأنه: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل فقط، أما فيما يخص التقرير والأوصاف بنوعيها، فليست من مفهوم لفظ الحديث. وقيل أيضا هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول فقط[6].

2 – 3 – 2: الفرق بين الحديث والسنة :

جعل بعض العلماء الحديث والسنّة مترادفين؛ فوضعوا لهما التعريف نفسه، في حين جعل علماء آخرون السنّة أعمّ من الحديث، فخصوا الحديث بأقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله، وجعلوا السنة شاملة

---

1 – البخاري، " الصحيح "، كتاب الإيمان و النذور، باب النية في الأَيْمان، رقم الحديث: 6689، ص: 779 .

2 – يُنظر: محمد الزفزاف، "التعريف بالقرآن والحديث"، ص: 234، ويُنظر: بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط3، 1396 هـ/1976 مـ، ص: 10.

3 ــ محمد الزفزاف، ، "التعريف بالقرآن والحديث"، ص: 234 .

4 – المرفوع: وهو ما أضيف إلى النبي صلى الله ليه وسلم قولا أو فعلا عنه، أو تقريرا، سواء أضافه صحابي أو تابعي، ولا يكون متصلا دائما فقد يسقط منه الصحابي، فيكون مرسلا، وقد يسقط منه رجل واحد، فيكون منقطعا، أو يسقط منه رجلان متتابعان فيكون معضلا، يُنظر: شرف الدين علي الراجحي، "مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب"، دار النهضة العربية، بيروت ــ لبنان، ط1، 1983، ص: 91.

5 – الموقوف: وهو الذي تقف سلسلة إسناده عند الصحابي، أو ما عرّفوه بقولهم: "هو ماروي عن الصحابة من قول له، أو فعل، أو تقرير متصلا كان أو منقطعا"، يُنظر: شرف الدين علي الراجحي، "مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب"، ص: 91 . عن أحمد شاكر، "الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث"، ص: 50.

6 – يُنظر: محمد الزفزاف، "التعريف بالقرآن والحديث"، ص: 234 .

للأقوال والأفعال، وغيرها، مما سبق ذكره، أو خصوا الحديث بالأقوال فقط، وجعلوا السنة تشمل ما عداه[1].

وقال النووي بخصوص هذا الإشكال في قضية الحديث والسنة، وإذا ما كان هناك فرق بينهما أم لا: "وأصحُّ مصنّف في الحديث، بل في العلم مطلقا: الصحيحان"، يُريد صحيحي البخاري ومسلم، وإنّ كلاّ من البخاري ومسلم سمى كتابه: الصحيح من الحديث[2]، على أنّ كلاّ من الصحيحين لم يشمل على ما نُقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من القول فقط، بل شمل أيضا الفعل والتقرير، فابن تيمية مثلا في بعض فتاويه قال: الحديث النبوي هو عند الإطلاق ينصرف إلى ما حُدّث به عن النبي صلى الله عليه وسلم بعد النبوة من قوله، وفعله، وإقراره، فإنّ سنته ثبتت من هذه الوجوه الثلاثة: [3]

والسنة في اللغة تُطلق على الطريقة، يُقال سنّه فلان في عمله كذا؛ إذا أريد طريقته التي يتّبعها في هذا العمل، وعلى ذلك إذا أضيفت السنة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، فقيل: سنته صلى الله عليه وسلم كذا، كان المراد: كل ما أُثِر عنه من قول أو فعل أو تقرير، فإنّ ذلك كلّه يُبين طريقته التشريعية[4].

2 – 3 – 3: أقسام الحديث ودرجاته: ليست الأحاديث المرويّة على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم بدرجة واحدة في الصحّة والضعف، وإنما فيها الصحيح والضعيف والمتناهي في الصحة، والمتناهي في الضعف، وما بين بين، ولتسهيل معرفة هذه الأقسام اتفق معظم العلماء على تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسة: صحيح وحسن وضعيف. [5] أما بالنسبة للحديث الموضوع، فليس حديثا في الواقع، لكنّ العلماء أطلقوا عليه في أوّل الأمر اسم الحديث، وبعد أن درسوه متنا وسندا تبيّن لهم وضعه، فأخرجوه من زمرة الحديث، وما تسميتهم له باسم "الحديث" إلا باعتبار ما كان قبل فحصه ودراسته أمّا بعد ذلك فهو خارج عن هذه التسمية، ويحرم نقله وروايته. [6]

---

[1] – محمد الزفزاف، " التعريف بالقرآن والحديث "، ص: 234 .

[2] – محمد الزفزاف، " المرجع نفسه "، ص: 190 .

[3] – محمد الزفزاف، "المرجع نفسه "، ص: 199.

[4] - يُنظر: محمد الزفزاف، "التعريف بالقرآن والحديث"، ص: 198.

[5] – يُنظر: بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص: 83.

[6] – يُنظر: بكري شيخ أمين، " أدب الحديث النبوي "، ص: 83 .

2 – 3– 3 –1:الحديث الصحيح: هو الحديث المسند[1] الذي يتصل بنقل العدل[2] الضابط[3] عن العدل الضابط إلى منتهاه، و لم يكن شاذا[4] أو معلّلا[5]. وشرط الصحيح أن تصل سلسة الإسناد إلى الرسول الرسول صلى الله عليه وسلم متصلة من راوي الحديث وهو أول مراتب الحديث عند المحدثين، وتتفاوت درجات لصحيح بحسب قوة شروطه[6]. وينقسم الحديث الصحيح إلى قسمين: [7]

– صحيح لذاته: وهو ما اشتمل من صفات القبول على أعلاها.

– صحيح لغيره: وهو ما صحح لأمر أجنبي عنه، كأن يكون رواته مشهورين بالعدالة والضبط، إلاّ أنهم أدنى رتبة من رجال الصحيح لذاته، فهذا الحديث في أصله يُسمى: "الحسن"؛ فإذا رُوِي الحديث من وجه آخر، ارتقى بهذه الرواية من درجة الحُسن إلى درجة الصحة؛ ولذلك سمي بالصحيح لغيره .

وقد قام علماء الحديث بتوزيع الحديث الصحيح بحسب روّاته إلى ثلاثة أنواع: [8]

– متواتر: وهو الذي يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم عدد كثير عن عدد كثير إلى حين تدوينه، بحيث تمنع كثرتهم من تواطئهم على الكذب.

– مشهور: وهو الذي بدأت روايته عن الرسول ε بآحاد، وانتهت بتواتر.

– آحاد: وهو الذي يرويه آحاد عن آحاد.

وقد قام العلماء بترتيب مراتب الأحاديث الصحيحة المدوّنة في كتب الحديث، وصنّفوها درجات، هي كما يلي مرتبة من الأعلى إلى الأدنى:

ـــ ما اتفق عليه البخاري ومسلم.

---

[1] - المسند: هو الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه.

[2] - العدل: هو الرجل المسلم الصالح الذي لا تُعرف عنه معصية.

[3] - الضابط: هو الرجل المسلم الحافظ الذي لا يخطئ في رواية الحديث إلا نادرا.

[4] - الشاذ: هو مخالفة روايات الثقات مع عدم إمكان الجمع بينه وبين من خالفه.

[5] - – المعلل: هو الموجود فيه علة خفية تقدح في صحته، يُنظر: عز الدين بليق، "منهاج الصالحين من أحاديث وسنة خاتم الأنبياء والمرسلين"، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1398 هـــ/ 1978 مـــ، ص:47، ويُنظر: عبد الله محمود شحاتة، "مفتاح السنة"، مطلعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي،1984، ص: 44.

[6] – شرف الدين علي الراجحي، "مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب"، دار النهضة العربية للطباعة النبوي"، ص: 81.

[7] – بكري شيخ أمين، " أدب الحديث النبوي"، ص: 84 .

[8] – بكري شيخ أمين، " أدب الحديث النبوي"، ص: 85 .

ـــ ما انفرد به البخاري.

ـــ ما انفرد به مسلم.

ـــ ما كان على شرطهما، وإن لم يُخرجاه.

ـــ ما كان على شرط البخاري.

ـــ ما كان على شرط مسلم.

ـــ ما صححه غيرهما من الأئمة.

2 – 3 – 3–2:الحديث الحسن: تعريفه هو تعريف الصحيح لذاته نفسه، إلاّ أنّ أحد روّاته خفّ حفظه عن حفظ العدل الضابط [1] ، وهذا يسمى: الحسن لذاته.وثمة نوع آخر منه يسمى: الحسن لغيره، وهو الذي يأتي من طرق متعددة في مفرداتها ضعف يسير فيرتقي الحديث بها لدرجة الحسن لغيره، بل إلى درجة الصحيح لغيره أحيانا، وذلك إذا كثرت أسانيده، وهو حجة عند أهل العلم، كالصحيح إلا أنّه يصبح مرجوحا عند التعارض مع الصحيح، ويُرجّح الصحيح عليه[2].

وهناك فرق بين الحديث الحسن والحديث الضعيف، وهذا الفرق يتجلىّ في ضبط الحديث، فإذا كان الراوي خفيف الضبط فحديثه حسن، وإذا كان تامّ الضبط فحديثه صحيح، مع توافر السلامة من الشذوذ والعلة في كلا النوعين[3].

2 – 3 – 3 –3: الحديث الضعيف: هو الحديث الذي لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن، فهو أدنى في سنده من رتبة الصحيح والحسن، أو وُجد فيه علّة قادحة[4].

وتندرج مراتب الضعف تبعا للثغرات التي حدثت في الحديث، وقد وضع العلماء لكلّ نوع من أنواع الضعيف اسما معيّنا، ومن تلك الأسماء: المرسَل والمنقَطِع، والمعضل، والمدلّس، والمضطرب، والمقلوب، والشاذ، والمنكر، والمتروك، والمعلّل[5].

---

[1] – يُنظر: عزّ الدين بليق، "منهاج الصالحين من أحاديث وسنة خاتم الأنبياء والمرسلين"، ص: 48 ويُنظر: عبد الله محمود شحاتة، "مفتاح السنة"، ص: 44، و بكري شيخ أمين، "المرجع السابق"، ص: 86.

[2] – عزّ الدين بليق، "منهاج الصالحين من أحاديث وسنة خاتم الأنبياء والمرسلين"، ص: 48 .

[3] – بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص: 86.

[4] – بكري شيخ أمين، " المرجع نفسه "، ص: 87.

[5] – بكري شيخ أمين، "المرجع نفسه"، ص: 87.

وإذا ما عدنا إلى الكتب الخاصة بعلم الحديث نجد أن أصحاب الاختصاص قد قسموا الأحاديث باعتبار أحوال الرواة وصفاتهم، وأحوال المتون وصفاتها إلى أنواع كثيرة أَوْصَلَها بعضهم إلى مائة، وعدّدها النووي في التقريب خمسة وستين نوعا[1].وذكر ابن كثير خمسة وستين نوعا. أمّا الإمام السيوطي، فقد ذكر في ألفيته[2] التي نظمها في

علم الحديث وأقسامه حوالي اثنين وثمانين نوعا[3].

2 – 3 – 4: عملية تدوين الحديث:

لاشك أنّه لا يختلف اثنان من علماء السنة وجماهير المسلمين وكتاب السيرة في أنّ القرآن الكريم قد لقي عناية لا مثيل لها من الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته رضوان الله عليهم، ممّا جعله محفوظا في الصدور، مكتوبا في الرقاع والسعف[4] والحجارة واللحاف[5]، والأكتاف،[6] والأقتاب،[7] وقطع الأديم[8] لذلك وُجِد القرآن بعد وفاة الرسول صلى صلى الله عليه وسلم محفوظا مرتّبا لا ينقصه إلا جمعه في مصحف واحد[9].

أما السنة، فلم يكن شأنها كذلك رغم أنّها مصدر هام من مصادر التشريع في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، و لم يختلف أحد أنّها لم تدوّن رسميّا كما دُوِّن القرآن [10]، وقد أرجع العلماء السرّ في عدم تدوين الحديث في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم إلى عدة أسباب، من بينها:

ـــ أن الرسول صلى الله عليه وسلم وجه الكتّاب في أول نزول الوحي إلى كتابة القرآن

---

[1] – يُنظر: ابن تيمية، "علم الحديث"، ص: 81.

[2] – يُنظر: السيوطي،" الألفية في علم الحديث"، تصحيح وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الرجاء، الجزائر، (د.ط)، (د.ت)، ص:1 – 2، وما بعدها، ويُنظر: ابن تيمية، "علم الحديث"، ص: 81.

[3] – يُنظر: ابن تيمية، "علم الحديث"، ص: 81.

[4] – السعف: جريد النخل، أو ورقه، وأكثر ما يقال إذا يبس.

[5] – اللحاف: ككتاب: حجارة بيض رقاق.

[6] – الأكتاف: جمع كتف: ظلع بأخذ من وجع في الكتف.

[7] – الأقتاب: جمع قتب، وهو خشب الرحل.

[8] – الأديم: الجلدُ المدبوغ.

[9] – يُنظر: عز الدين بليق، "منهاج الصالحين"، ص: 25، ويُنظر: بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص: 31.

[10] – عز الدين بليق، "منهاج الصالحين"، ص: 25.

وحده، ومنعهم من تدوين أيّ شيء آخر حتى حديثه هو نفسه [1]. وكان يقول: «**من كتب عنّي غير القرآن فليمحه، وحدّثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمّدا فليتبوّأ مقعده من النار** »[2]، فمن فمن هذا الحديث النبوي يتضح أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان قد نهى عن تدوين أحاديثه الشريفة وإن أباح روايتها مشافهة[3].فتشدّد الرسول صلى الله عليه وسلم في القرآن كان كبيرا، وقد سمع الصحابة نصيحته وأطاعوا أمره، وتفرغوا لكتابة القرآن دون غيره.

ـــ تذكر معظم المصادر المختصّة في علوم الحديث أنّ السبب الذي دفع الرسول صلى الله عليه وسلم إلى نهي الكتّاب عن تدوين أحاديثه النبوية، هو خوفه من أن يختلط الحديث بالقرآن الكريم، والدليل على ذلك أنّه لما زالت الخشية وزال هذا المحذور، وعُرف القرآن ونهجه وأسلوبه، وتمكن المسلمون من حفظه وتدبّره، وميّزوه من الحديث، سمح الرسول صلى الله عليه وسلم بتدوين الحديث، وأذن في ذلك[4].

– كذلك خشي الرسول صلى الله عليه وسلم من أن يجمع كاتب آية قرآنية بحديث نبوي في صحيفة واحدة؛ فيؤدي ذلك إلى الخلط بينهما، وإذا كان الكاتب يميّز بين الآية والحديث، فإنّ إنسانا آخر قد لا يملك هذه القدرة على التمييز؛ فيُخلط بين الآية والحديث سهوا[5]، خاصة تلك الأحاديث الموجزة الحكيمة[6].

– وقد يكون هناك سبب آخر دفع الرسول صلى الله عليه وسلم إلى النهي عن تدوين الأحاديث في أوّل الأمر، وهذا السبب هو خوفه من أن ينشغل المسلمون بالحديث عن القرآن، لكنه حين تمكن الصحابة من حفظ القرآن ودراسته سمح الرسول صلى الله عليه وسلم لمن يشاء أن يكتب من أحاديثه ما يشاء[7].

---

[1] – يُنظر: بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص: 31.

[2] – مسلم، أبو الحسن بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت 261 هـــ)، "الصحيح : المعروف بالجامع الصحيح"، اعتنى به: خليفة الطعيمي، صيدا، بيروت، لبنان، 1424 هـــ/ 2004 مـــ، كتاب الزهد والرقاق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، الحديث رقم: 7510، ص: 1119.

[3] – يُنظر: محمد الزفزاف، "التعريف بالقرآن والحديث"، ص: 212.

[4] – يُنظر: بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص: 31 ــ 32.

[5] – بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص: 31 ــ 32.

[6] – عز الدين بليق، "منهاج الصالحين"، ص: 26.

[7] – يُنظر: بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص: 32.

ـــ أورد العلماء عاملا آخر ربما يكون سببا في منع الرسول صلى الله عليه وسلم لعملية تدوين الحديث، وهو أنّ عددا من الكتّاب كانوا لا يحسنون الكتابة إحسانا تاما، أمّا الذين يُحسنونها، فلم يكن النهي يشملهم، بدليل سماحه لعبد الله بن عمر بن العاص(ت65هـ)؛ الذي كان متمكّنا في ذلك من تدوين الحديث .[1]

كانت هذه بعض الأسباب التي لأجلها مُنع تدوين الحديث في بداية الدعوة، ولكن هذا لا يعني أبدا أنّ الكتاب المجيدين كانوا ممنوعين من تدوين الحديث، فعن أبي هريرة رضي الله عنه(ت59هـ) أنه قال: "ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثا عنه منّي إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص، فإنّه كان يكتب وكنت لا أكتب"[2].

وروى الإمام أحمد ابن حنبل وغيره أنّ عبد الله بن عمرو بن العاص كان يكتب كل شيء يسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرضا والغضب، فنهته قريش، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: "اُكتب فو الذي نفسي بيده ما خرج

مني إلاَّ حقٌّ"[3]، وصحيفة عبد الله التي كان يكتب بها، تسمى: "الصحيفة الصادقة" [4]فعبد الله أخذ أخذ الرخصة في هذا التدوين من الرسول صلى الله عليه وسلم.

وعن أبي هريرة "أنّ رجلا من الأنصار كان يجلس إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فيستمع منه الحديث، فيعجبه ولا يحفظه، فشكا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «**استعن بيمينك، وأومأ إلى الخط**»"[5].

كما ثبت أنّ عليا رضي الله عنه(ت40هـ) كان يكتب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فعن أبي جُحَيْفة قال: "قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله، أو فهم أُعْطِيَه رجل مسلم، أو

---

[1] – بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص: 32 .

[2] – صبحي الصالح، "علوم الحديث ومصطلحاته"، دار العلم للملايين، بيروت ـــ لبنان، 1999، ص: 20.و البخاري، " الصحيح"، كتاب العلم، باب كتابة العلم ، الحديث، رقم: 113، ص: 24 .

[3] – أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني،" المسند "، مؤسسة قرطبة، مصر، دط، "مسند عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما، وآخر مسند عمرو بن العاص رضي الله عنهما"، 162/2 .

[4] – يُنظر: عز الدين إسماعيل، "المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د.ط)، و(د.ت)، ص: 20.

[5] – بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص: 33 .

ما في هذه الصحيفة، قال: قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل[1] وفِكاك الأسير، ولا يُقتل مسلم بكافر"[2].

وعلى كلّ حال، فإنّ الرسول صلى الله عليه وسلم أذن بالكتابة إذنا عاما حين نزل أكثر الوحي وحفظه الكثيرون، وأمن اختلاطه بسواه، فقال عليه السلام: «**قيّدوا العلم بالكتاب**»[3]، ورُوي أن خزاعة قتلوا رجلا من بني ليث – عام فتح مكة – بقتيل منهم قتلوه، فأُخبِر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فركب راحلته فخطب،فقال: فمن قتل فهو بخير النَظَرَيْن إمّا أن يُعقل، وإمّا أن يُقاد أهل القتيل"[4] مريدا بالعقل أن يُدفع لأهل القتيل الدية، وبالقود القصاص من القاتل، فجاء رجل من أهل اليمن فقال: أكتب لي يا رسول الله فقال:اُكتبوا لأبي فلان"[5]؛أي الخطبة التي سمعها عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وعلى كل حال، فما يُتّفق عليه أو يكاد يُتّفق عليه، هو أنّ الحديث النبوي دوّن بصفة عامة ورسمية في نهاية القرن الأول الهجري، و لم يكد ينتهي القرن الثالث حتى كانت السنة كلّها مدوّنة في الكتب من صحاح وسنن ومسانيد[6]، وأنّ بعض الصحابة كانوا يُدوّنون في القرن الأول الهجري، لا سيما سيما بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلّم[7].

ويروي ابن حجر في شرح البخاري أنّ أوّل من جمع ذلك: الربيع بن صبيح (ت 160 هـــ)، وسعيد بن أبي عَروبَة (ت 156 هـــ)، إلى أن انتهى الأمر إلى كبار الطبقة الثالثة، من أمثال الإمام مالك (ت 179 هـــ) بالمدينة، وعبد الملك بن جريح (ت 150 هـ) بمكة، والأوزاعي (ت 157 هـــ) بالشام،

---

[1] – العقل: الدية، وإنما سميت بذلك؛ لأنهم كانوا يعطون فيها الإبل، ويربطونها بفناء دار المقتول بالعقال، وهو الحبل.

[2] – البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن برد زبة (ت 256 هـــ)، " الصحيح "، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1423 هـــ/ 2002 مـــ، كتاب العلم، باب كتابة العلم، الحديث رقم: 111،ص: 24 .

[3] – يُنظر: بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص: 33.

[4] – يُنظر: البخاري، "الصحيح "،كتاب العلم، باب كتابة العلم، الحديث رقم: 112، ص: 24، ويُنظر: العسقلاني، "فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري"، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر،دط، دت، 1/ 205.

[5] – يُنظر: البخاري، "الصحيح "، كتاب العلم، باب كتابة العلم، الحديث رقم: 112، ص: 24، ويُنظر: العسقلاني، " فتح الباري"، 1/ 205.

[6] – المسانيد هي كتب الحديث التي ألقيت في القرن الثاني الهجري، وأشهرها: مسند معمر بن راشد (ت 152 هـــ)، ومسند الطالسي (ت 204 هـــ)، ومسند الحميدي (ت 219 هـــ)، ومسند الإمام أحمد بن حنبل (ت 241 هـــ)، ومسند الديلمي والشافعي، وغيرها، يُنظر: محمد بيومي مهران، "دراسات تاريخية من القرآن"، ص: 96.

[7] – يُنظر: محمد بيومي مهران، "دراسات تاريخية من القرآن"، ص: 96 .

وسفيان بن الثوري (ت 161 هـ) بالكوفة، وحماد بن سلمة بن دينار(ت167 هـ) بالبصرة، والليث بن سعد(ت175 هـ) بمصر، وهيثم (ت 188 هـ) بواسط، ومعمر بن اليمن (ت153 هـ)، وابن المبارك (ت 181 هـ) بخراسان، وجرير بن عبد الحميد بالري، وكلّ هؤلاء من رجال القرن الثاني.وكانت مجموعات الحديث مختلطة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، ثم تلاهم كثير من الأئمة في التصنيف حسب ما سُنح له وانتهى إليه علمه[1].

2 – 3 – 5:الدقة المتبعة في تدوين الأحاديث:

اِتّبع العلماء المسلمون الدقّة ـــ كل الدقة ـــ في تدوين الحديث؛ إذ كانت الأحاديث تُروى عن طريق سلسلة الحفاظ، أو ما يُعرف بالسند أو الإسناد، حتى تصل إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، أو إلى السلف الأوّل من الصحابة أو التابعين أو تابعي التابعين[2]، هذا إلى جانب تقويم الرواة وتعديلهم أو تجريحهم، ووضعهم في درجات متفاوتة من الثقة فيما يروون[3]، ويرى الإمام مسلم أنّهم لم يكونوا يسألون يسألون عن الإسناد، فلمّا وقعت الفتنة قالوا: "سمّوا لنا رجالكم"[4].

وقد أبدعت الثقافة الإسلامية في هذا المجال فنّا قائما بذاته، هو: "الجرح والتعديل" [5] فما المقصود يا ترى بالجرح والتعديل؟

ـــ المقصود بالجرح: كشف أحوال روّاة حديث الرسول صلى الله عليه وسلم مما يُشينهم ويطعن في روايتهم. والتعديل: إظهار الأسباب الموجبة لقبول رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من

---

[1] – يُنظر: النيسابوري، الإمام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ ، "معرفة علوم الحديث"، اِعتناء: السيد معظم حسين أبو عبيد البكري، د.دار النشر، د.ط، د.ت، ص: 241 ــ 142 ،245، ويُنظر: الأتابكي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى يُردي (ت 874 هـ)، "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة"، تحقيق: إبراهيم علي طرحان، المؤسسة المصرية العامة ، ، (د.ط)، (د.ت)، 1/ 351، ويُنظر: أحمد أمين، "فجر الإسلام"، ص: 222. و السيوطي، "تاريخ الخلفاء" تحقيق: قاسم السماعي الرفاعي، ، محمد العثماني، دار الأرقم بن أبي الأرقم، لبنان، دط، دت، ص: 107، ويُنظر: محمد بيومي مهران، "دراسات تاريخية من القرآن"، ص: 95.

[2] – ابن خلدون، "المقدمة"، ص: 462 ، ويُنظر: النيسابوري، "كتاب معرفة علوم الحديث"، ص: 17، ويُنظر: محمد بيومي مهران، "دراسات تاريخية من القرآن"، ص: 96.

[3] – يُنظر: ابن خلدون، "المقدمة"، ص: 462، ويُنظر: النيسابوري، " كتاب معرفة علوم الحديث"، ص: 52 – 53.

[4] – يُنظر: مسلم،" "الصحيح "، باب: بيان أنّ الإسناد من الدين، وأنّ الرواية لا تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب وأنه ليس من الغيبة المحترمة بل من الذبّ عن الشريعة المكرّمة، ص: 17(المقدمة).

[5] – أحمد أمين، "فجر الإسلام"، ص: 209 –210.

رجال السند، وقد عرّف العلماء هذا العلم؛ أي علم الجرح والتعديل بأنّه " علم يبحث في أحوال الرواة، جرْحا أو تعديلا، بألفاظ مخصوصة، واصطلاحات منضبطة"[1].

وعرّف عزّ الدين بليق علم الجرح والتعديل،أو علم ميزان الرجال كما يسميه بأنه: "علم يبُحث فيه عن أحوال الرواة وأمانتهم، وثقتهم، وعدالتهم وضبطهم، أو عكس ذلك من كذب أو غفلة أو نسيان، وهو علم جليل من أجلّ العلوم التي نشأت عن تلك الحركة المباركة، لا نعرِف له مثيلا أيضا في تاريخ الأمم الأخرى، وقد أدى إلى نشأة هذا العلم حرص العلماء على الوقوف على أحوال الروّاة، حتى يميّزوا بين الصحيح وغيره، فكانوا يختبرون بأنفسهم من يعاصرونهم من الرواة، ويسألون السابقين ممن لم يعاصروهم،...، ويُعلنون رأيهم فيهم دون تحرج ولا تأثر؛ إذ كان ذلك ذبّا عن دين الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم"[2].

لقد كان لعلماء الإسلام هدف نبيل دفعهم لمثل هذا العلم؛ إذ الغاية لم تكن الجرح للجرح نفسه، ولا كشف نقائص الرجال للتشفّي والإيذاء وإيقاع الضرر، والرغبة في الإذلال والدفع إلى الهوان، بل غايتهم كانت نبيلة تسمو إلى آفاق الشريعة فتحميها من كلّ عبث، وتصونها من كل دخل، وتنزّهها من كل شائبة، وفي سبيل مصلحة الإسلام

والمسلمين يهون جرح من يستحق الجرح، وتعديل من يستحق التعديل [3].قال الإمام النووي: "اعلم أنّ جرح الروّاة جائز، بل واجب بالاتفاق للضرورة الداعية إليه، لصيانة الشريعة المكرّمة، وليس هو من الغيبة المحرّمة، بل من النصيحة لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، وللمسلمين، ولم يزل فضلاء الأئمة وأخيارهم، وأهل الروع منهم يفعلون ذلك." [4] فبتأليف الكتب المختصة في هذا العلم أصبح سهلا اليوم على أي باحث أن يجد في مثل هذه المؤلفات تاريخ أيّ رجل يمرّ به اسمه في كتب الحديث.

2 – 3 – 6:منزلة الحديث النبوي في الاستشهاد اللغوي:

[1] – بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص: 63.

[2] – عز الدين بليق، "مناهج الصالحين"، ص: 41.

[3] – يُنظر: بكري شيخ أمين، "أدب الحديث النبوي"، ص: 64.

[4] – بكري شيخ أمين، "المرجع نفسه"، ص: 64 . عن قواعد التحديث، ص: 188 .

يحتلّ الحديث النبوي الشريف المرتبة الثانية بعد كلام الله العزيز من حيث فصاحته وبلاغته؛لذلك من المفروض أن يأتي بعده في صحّة الاستشهاد به في مختلف علوم العربية؛
لأنّه كلام أفضل خلق الله.

ولكنّ الحقيقة التي نقف عليها عندما نعود إلى الكتب التي صُنّفت في علوم العربية هي حقيقة مغايرة لما نتوقّعه؛ حيث أنّنا نجد أصحاب هذه المؤلفات يكثرون من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف؛ عندما يتعلق الأمر بمواضع أدبيّة أو بلاغية أو تفسيريّة، في حين يتردّدون في الاستشهاد به في علمي النحو والصرف؛ ذلك أنّ هذين العلمين يعتمدان في وضع القواعد والأصول ضبط أصوات الكلمة قبل التركيب وبعده، وأنّ أيّ تغيير في أبنية الكلمات أو في ضبط أواخرها يؤدي إلى تغيّر حكمها النحوي. والمعنى الذي سيقت من أجله[1].

فقد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدّم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في الاستشهاد اللغوي ؛ إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا أبلغ من الكلام النبوي ولا أروع تأثيرا، ولا أفعل في النفس، ولا أصحّ لفظا ولا أقوم معنى، ولكنّ ذلك لم يقع كما ينبغي؛ لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزوّدهم به رواة الأشعار خاصّة انصرافا استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقيّة، فتعلّلوا بعدم استشهادهم بعلل كلّها وارد بصورة أقوى على ما استشهدوا به هم أنفسهم من شعر ونثر[2].فاستشهاد النحاة بالحديث النبوي كان قليلا جدا إذا ما قيس بغيره من المصادر السماعية الأخرى.

فإذا أخذنا على سبيل المثال كتاب سيبويه، فإنّنا نجده استشهد بأحاديث قليلة جدا مقارنة بما استشهد به من آيات قرآنية وأشعار، وسيبويه مع استشهاده بهذه الأحاديث فهولا يصرّح بأنّ هذه العبارات التي استشهد بها في كتابه هي أحاديث للرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا يعني أنّ سيبويه كان

[1] – يُنظر: خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، ص: 5.

[2] – يُنظر: سعيد الأفغاني، "أصول النحو"، ص: 46.

يعدّ الحديث النبوي داخلا في كلام العرب، وليس قسما مستقلاّ بذاته، وهذا هو السبب في عدم تعرّض النحاة الأوائل له حين كلامهم عمّا يصحّ الاستشهاد به[1].

وبما أن سيبويه هو عميد نحاة العرب، فإنّ العلماء الذين أتوا من بعده ساروا على نهجه في القرون الأولى، فلم يُكثروا من الاستشهاد بالحديث النبوي في مصنّفاتهم النحوية [2].إلاّ أنّ عناية بعضهم زادت عن عناية سيبويه، فهاهو الفرّاء مثلا قد استشهد في "معاني القرآن" بنحو ثلاثة عشر حديثا، إلاَّ أنّه استشهد بأربعة منها فقط صراحة، كحديث «**لتأخذوا مصافّكم**»[3]. أمّا الأحاديث الأخرى فقد كانت شواهد لظواهر لغوية عامة لا نحوية خاصة[4].

أمّا المبرّد، فقد تابع سيبويه في الأحاديث التي استشهد بها نقلا عنه، و لم ينسبها إلى الرسول صلى الله عليه وسلّم، ولا إلى قائلها، وإن كان من أهل البيت أو الصحابة رضوان الله عنهم، أمّا غيرها من الأحاديث،فقد نسبها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، أو قدّم لها بما يدلّ على أنها من الحديث، أو من النثر، وكذا فعل من جاء بعدهم من النحاة[5].

والذي نستخلصه مما سبق، هو أنّ نحاة القرنين الأول والثاني قد استشهدوا بالحديث النبوي في علمي النحو والصرف، ولكن بنسبة ضئيلة جدّا مقارنة بما استشهدوا به في علوم العربية الأخرى؛ التي أكثروا فيها من الاستشهاد بالحديث.

وعلى هذا يكون القرنان: الأول والثاني، قد أُهمل فيهما استقراء لغة الحديث النبوي، وما أورده سيبويه والفراء لا يُذكر بجانب المنابع اللغوية الثلاثة الأخرى من قرآن وشعر، وعامّة كلام العرب.

وظل الأمر على هذا المنهاج حتى نهاية القرن الرابع للهجرة، فرغم محاولة المبرد والفارسي الزيادة من اعتماد لغة الحديث النبوي الشريف، إلاَّ أنهما لم يجعلا منه موردا جديدا للاستقراء، كما سيظهر مع المتأخرين وبخاصة نحاة الأندلس، بل إنّ من خلفوهما في المشرق بعد هذا القرن لم يفعلوا شيئا جديدا،

---

[1] – يُنظر: عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري"، ص: 159، ويُنظر: محمود سليمان ياقوت، "مصادر التراث النحوي"، ص: 83.

[2] – يُنظر: خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، ص: 5.

[3] – ورد برواية مؤدّاها: « لتأخذوا مناسككم »، مسلم، " الصحيح"، كتاب الحجّ، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا، رقم الحديث:3705 ، ص: 470، و"الفراء "معاني القرآن"، 1/ 316.

[4] – يُنظر: محمد خيري الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص: 52 ــ53.

[5] – خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، ص: 6.

وهذا واضح في مؤلّفات الزمخشري وابن الشجري والأنباري، ومن عاصرهم حتى القرن السادس للهجرة[1].

[1] – يُنظر: محمد خيري الحلواني، "أصول النحو العربي"، ص: 53.

2 – 3 – 6 –1: أوّل من تنبه لظاهرة انصراف علماء النحو المتقدّمين عن الاستشها د بالحديث:

لم يبق الحال على ما هو عليه بالنسبة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو، وذلك بمجيء القرن السادس، ففي الأندلس كانت قد انطلقت صرخة مدويّة قبل هذه المرحلة، وهذه الصرخة أطلقها ابن حزم، فأثرت تأثيرا بالغا في علماء هذا الصقع؛ حيث أن ابن حزم قام بمهاجمة النحاة الذين عنوا بالأعراب من شعراء ومتكلّمين وأهملوا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلم يجعلوه حجة لهم لاستنباط القواعد[1].

ولاشكّ أنّ ابن حزم لم يكتف بصرخة واحدة حتى يُنبّه على ضرورة العودة للأحاديث النبوية واستقراء القواعد منها، بل كان يُكرّر ذلك في مجالسه العلميّة التي لم تكن تخلو من لغويّي الأندلس، وغيرهم، ومن أجل ذلك سَرَتْ في علماء تلك البلاد عادة جديدة هي أن يجعلوا من لغة الحديث موردا جديدا للاستقراء[2].

استمر الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في علمي النحو والصرف في ازدياد حتى جاء السهيلي وابن مالك؛ فأكثرا منه هذه الكثرة التي نبّهت الباحثين المتأخرين كابن الضائع وأبي حيان إلى البحث عن سبب عدم اعتماده في التقعيد النحوي الاعتماد اللائق به في بناء قواعد اللغة ، لا سيما أولئك الذين وضعوا قواعد النحو والصرف، وأصولهما من شيوخ المدرستين: البصرة والكوفة[3].

لقد اهتم الباحثون بموضوع الاستشهاد بالحديث منذ زمن ابن الضائع (ت680 هـ) 4 وتلميذه أبي حيان؛ حيث نسبا إلى الأوائل ترك الاستشهاد بالحديث ـــ حسب ما تنبها إليه أثناء شرحهما كتب ابن خروف وكتب ابن مالك ـــ حيث وجداهما يكثران من الحديث في

---

[1] – يُنظر: محمد خيري الحلواني، " أصول النحو العربي "، ص: 53 نقلا عن ابن حزم، " الفصل في الملل والأهواء والنحل"،107/3 ـــ 108

[2] – ينظر: محمد خيري الحلواني، "المصدر نفسه "، ص: 53.

[3] – خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، ص: 6.

[4] – ينظر: السهيلي، " نتائج الفكر في النحو"، ص: 14 (مقدّمة المحقق) .

الاستشهاد ، فابن مالك استشهد استشهادا مطلقا في بناء قواعد جديدة يستدرك بها على السابقين قواعدهم وأصولهم وأحكامهم[1].

فبالرغم من كون النحاة الأوائل قد دأبوا على الاستشهاد بالحديث النبوي في مختلف العصور التي عاشوا فيها، والمدارس التي انتهوا إليها[2]. فإن ابن الضائع وتلميذه أبو حيان أحسَّا بأنّ كتب النحو المتقدّمة على ابن خلدون وابن مالك لم تكن تستشهد بالحديث بهذه الكثرة، وبما أنّ سيبويه لم يكن يصرّح بالحديث نسبا إليه وإلى شيوخه وتلاميذهم ترك الاستشهاد به، وحاولا أن يوجدا تعليلا لما اعتقداه من موقف الأوائل منه[3].فلو أن النحاة الأوائل أمثال سيبويه، وشيوخه، ومن عاصرهم، أو جاء بعدهم من بصريين وكوفيين حاولوا أن يبيّنوا لنا أ يصحّ الاستشهاد بالحديث أم لا ؟ لكفّوا النحاة من بعدهم عناء هذا التخبّط، ولما بقي النحاة منذ زمن أبي حيان يأتون بآراء متناقضة، يتجادلون ويختلفون، ويتحامل بعضهم على بعض.

بقي النحاة صامتون عن الخوض في هذا الأمر،حتّى جاء ابن الضائع(ت680 هـــ)، الذي كان أوّل من نُقل عنه أنّه أشار إلى استشهاد النحويين بالحديث، فقد نَقَلَ عنه السيوطي أنّه علّل عدم استشهاد النحاة بالحديث بكونه مرويّا بالمعنى[4]، وهذا ما ذكر في كتابه "شرح الجمل":" تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث"[5].

وكان ابن الضائع أوّل من نسب لابن خروف (ت 609هـ) الإكثار من الاستشهاد بالحديث، وهذا ما يظهره قوله: "وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا "[6].

2 – 3 – 6 – 2:السبب في عدم استشهاد القدامى من النحاة بالحديث:

ثبت عن القدماء أنّهم قد استشهدوا بالحديث في اللغة والنحو، ولكنّهم لم يتعرّضوا للاستشهاد به منفردا عن غيره من كلام العرب؛ لأنهم عدّوه داخلا فيه كما فعل سيبويه والمبرّد [7]. وإن كان المبرّد قد

---

[1] – خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف" ص: 6.

[2] – يُنظر: عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري"، ص: 158.

[3] – خديجة الحديثي، "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، ص: 6.

[4] – يُنظر: خديجة الحديثي، "المصدر نفسه"، ص: 16.

[5] – السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص: 54.

[6] – السيوطي، " المصدر نفسه "، ص: 54.

7 – عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص المذهب الأندلسي النحوي"، ص: 165.

نصّ على بعض الأحاديث التي لم ينصّ عليها سيبويه[1].ومع ذلك إذا ما قيس استشهاد القدماء بالحديث مع ما استشهدوا به من كلام العرب، فإنّ استشهادهم بالحديث كان أقلّ؛ وذلك لعدة أسباب، منها:[2]

– أن البيئة العراقية التي نشأ فيها النحو لم تكن في الأصل بيئة الحديث؛ إذ أنّ الحديث نشأ في الحجاز،قال أحمد أمين:"كانت مدرستا الحجاز في مكة والمدينة من أكثر المصادر

وخاصة فيما يتعلق بالحديث...؛لأنّ مكة منشأ النبي صلى الله عليه وسلم، والمدينة مهجره، وكلاهما منبت الصحابة من مهاجرين، وأنصار عاشروا النبي صلى الله عليه وسلم وحدّثوا عنه، وحكوا ما رأوا من أقوال وأفعال، وتناقل التابعون عنهم ما سمعوا"[3].

فأهل العراق إذًا لم يتعاطوا علم الحديث؛ لذلك انصرفوا عن الاستشهاد به في النحو، لأنّ فاقد الشيء لا يعطيه[4].

ـــ أن الثقافة الغالبة في البيئة العراقية، وبخاصّة في البصرة والكوفة، هي الثقافة اللغوية والأدبية، ومن الطبيعي أن تخضع تلك الدراسة لاتجاه العلماء؛ فلقد اجتمع في البصرة والكوفة كثير من شعراء العرب، وكان أكثر روّاته من هذين البلدين، وتنافس البلدان في ذلك، فكانت المربد في البصرة والكناسة في الكوفة – ملتقى الشعراء – والأعراب يزوّدون علماء اللغة بهذه الذخيرة اللغوية، فيتلقّفها النحاة منهم، فيلاحظون ويستنبطون[5].يقول أبو الطيب اللغوي: "وجملة الأمر أنّ العلم انتهى إلى من ذكرنا من أهل العراقين ...ولا علم للعرب إلاّ في هتين المدينتين"[6].

---

1 – يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، 1/ 123، 2،29/391، 414، 297/3، 234/4، و المبرد، "المقتضب"، 1/ 257،74، 470، 501، 499.

2 – عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص مذهب الأندلسي النحوي"، ص: 166.

3 – أحمد أمين، "ضحى الإسلام ، يبحث عن نشأة العلوم في العصر العباسي الأول "،دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 10 ، دت 2/ 75.

4 – محمود فجال، "الحديث النبوي في النحو العربي"، ص: 124 ،126.

5 – عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص مذهب الأندلسي النحوي"، ص: 166.

6 – أبو الطيب اللغوي، "مراتب النحويين"، ص: 119 ــ 120 .

والعلم الذي يقصده أبو الطيب هو علم العربية وما يتبعه من شعر ولغة؛ لذلك قال فيما بعد : " فأمّا مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا نعلم بها إماما في العربية، قال الأصمعي : أقمت بالمدينة زمانا ما رأيت بها قصيدة واحدة صحيحة إلا مصحّفة أو مصنوعة"[1].

والذي ساعد على ذلك أنّ الأمويين كانوا ذوي نزعة عربيّة، فاهتموا بالشعر العربي، وقرَّبوا إليهم الشعراء،وكان منهم : السمار والمؤدبون، وجاء من بعدهم السياسيون، فساروا على الطريق نفسه.[2]

ـــ أن هذه البيئة، وقد انطبعت بالطابع اللغوي كانت ترى في الشعر الجاهلي مستودع لغة العرب، وأنّ لغة البدو هي النموذج الرفيع الذي يجب أن يُحتذى، فتجمّع لديهم من تلك المادة الكثير، فكانت موضع الدراسة والاستنباط[3]. إضافة إلى كون دواوين الحديث لم تشتهر في الصدر الأول و لم تكن مستعملة استعمال الأشعار العربية والآية القرآنية، وإنما اشتهرت وكُثرت دواوينه بعد، فعدم استشهادهم به كان لعدم انتشاره بينهم ، وبالجملة فكون القدماء لم يستشهدوا بالحديث، فهذا لا يعني أنهم كانوا يمنعون ذلك كمل توهّم المتأخرون من المعارضين قضية الاستشهاد بالحديث[4].

2 – 3 –6 – 3:أسباب كثرة استشهاد نحاة الأندلس بالحديث:

هناك أسباب كثيرة دفعت نحاة الأندلس إلى الإكثار من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، نستطيع تلخيصها فيما يلي :

– **التحديد الزمني للاستشهاد بكلام العرب:** فبعد أن تطوّرت الدراسات النحوية في الأندلس وبدأ نحاة هذا المصر يحاولون أن يكوّنوا مدرسة خاصة بهم، كان لا بد أن يضعوا منهجا لهذه المدرسة، وبالتالي كان لا بدّ لهم أن يحدّدوا المادة اللغوية التي ينهلون منها، فأرادوا أن ينهلوا من العرب الأقحاح، فلم تتح لهم الفرصة؛ وذلك لكون فترة الاستشهاد بكلام العرب (شعرا ونثرا) قد حدّدت بنهاية القرن الثاني للهجرة بالنسبة للحضر، وبنهاية القرن الرابع بالنسبة للبدو [5]، وبذلك انقطع عن نحاة الأندلس منهج منهج لا عوض لهم عنه في الاستشهاد، وهو كلام العرب[6].

---

[1] – أبو الطيب اللغوي، " مراتب النحويين "، ص: 120، وينظر: عبد الجليل مرتاض، " في رحاب اللغة العربية "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 2004، ص: 97 .

[2] – عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص مذهب الأندلسي النحوي"، ص: 166.

[3] – عبد القادر رحيم الهيتي، " المصدر نفسه "، ص: 166 ــ167.

[4] – يُنظر: ابن الطيب الفاسي، "فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح"، 1/ 77.

[5] – عبد القادر الهيتي، "خصائص المذهب الأندلسي النحوي"، ص: 176.

[6] – عبد القادر الهيتي، "المصدر نفسه"، ص: 176.

- **عدم تمكنهم من مشافهة الأعراب**: وذلك نتيجة لتوقف الاستشهاد بكلام العرب وتحديده في فترة زمنية معينة، ولبُعد نحاة الأندلس عن مناطق الأعراب؛ الذين كان نحاة المشرق القدماء يأخذون عنهم اللغة. [1]

- **انتشار الحديث في الأندلس**: وذلك لكونه منبعا من منابع الثقافة للعالم الإسلامي، وبخاصة لأهل المغرب والأندلس، فقد كان أهل الأندلس يرتحلون إلى المدينة المنورة لزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم،وفي الوقت نفسه كانوا يأخذون العلم عن أهلها فمدرستا الحجاز في مكّة والمدينة من أكثر المصادر، و بخاصة فيما يتعلق بالحديث، وما ينبني عليه من فقه، وما يتّصل بذلك من أخبار وسير، وذلك طبيعي؛ لأن مكّة منشأ النبي صلى الله عليه وسلم، والمدينة مُهاجَرُه [2]، واقتصر أهل الأندلس على الأخذ عن أهل المدينة منذ أن كان شيخها الإمام **مالك بن أنس**(ت179هـ)؛ الذي قلّدوه في مذهبه الفقهي، وبذلك كان الحديث واسع الانتشار في بلاد الأندلس[3].

- انتشار المذهب المالكي في الأندلس: حاول الموحّدون فرض مذهب أهل الظاهر في الأندلس، لكنّ كثيرين تمسّكوا بمذهب الإمام مالك، وكان هذا المذهب يعتمد اعتمادا كبيرا الحديث النبوي الشريف، حتّى لقّب بمذهب أهل الحديث .[4]

3: مواقف نحاة الأندلس من الاستشهاد بالحديث :

الكلام عن الحديث النبوي الشريف هو كلام عن منبع آخر فياض من المنابع التي أُهملت عند النحاة و لم يولوها أهمّية تليق بمقامها .[5]

وقد أثبتت أغلب المصادر أنّ الحديث النبوي الشريف لم يُدوّن في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم كما دُوّن القرآن، وذلك لأن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى الناس عن تدوينه خلال حياته خشية اختلاط الحديث النبوي بآيات القرآن الكريم[6].

---

[1] – عبد القادر الهيتي، "المصدر نفسه"، ص: 177.

[2] – يُنظر: أحمد أمين، "ضحى الإسلام " ، 2/ 75.

[3] – يُنظر: عبد القادر رحيم الهيتي، "خصائص المذهب الأندلسي النحوي"، ص: 177.

[4] – يُنظر: المراكشي، عبد الواحد ، "المعجب في تلخيص أخبار المغرب"، ص: 231 – 232.

[5] – عبد المجيد عيساني، "النحو العربي بين الأصالة والتجديد: دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية"، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص: 54.

[6] – سعيد حسن بحيري، "المدخل إلى مصادر اللغة العربية"، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 2008، ص: 09.

واستمر أمر منع تدوين الحديث فترة طويلة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، غير أنه قد تهيأت بعد ذلك بواعث تدوينه، فقد استشهد عدد كبير من الصحابة حفظة الحديث النبوي في الغزوات، وخُشي من ضياع المصدر الثاني من مصادر تشكيل العقيدة الإسلامية [1]، فبدأت عملية تدوين الحديث النبوي. وهذا ما أشرت إليه سابقا.

وكان من نتائج عدم تدوين الحديث وجواز روايته بالمعنى دون لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، أن وقف جمهور النحاة من الاستشهاد بالحديث والقياس عليه مواقف متباينة، فعلماء النحو المتقدمين مثلا وقفوا موقفا مغاليا من الاستشهاد بالحديث خشية النقد، فهم يعلمون في قرارة أنفسهم ما هو عليه من صحة الاستشهاد، ولكنهم يستحون من المعارضين في الاستشهاد والأخذ به في اللغة والقواعد النحوية[2].

أما نحاة الأندلس، فقد أكثروا وبالغوا في استشهادهم بالحديث،حتى أصبح ذلك ميزة في منهجهم النحوي وقد ظهرت هذه السمة بصورة واضحة عند كل من ابن خروف وابن مالك، كما أشار إلى ذلك كثير من القدماء والمعاصرين، ومنهم ابن الضائع؛ الذي يقول في حديثه عن ابن خروف "وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه، فليس كما رأى "[3].

كما أنكر هؤلاء المغالون على ابن مالك استشهاده في القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث، وإثباته القواعد الكلّية في لسان العرب[4]، فأغلبية المصادر تذكر بأنّ ابن مالك هو أوّل نحويّ قام على يديه الاستشهاد بالحديث الشريف على وجه الاستدلال؛حيث كان يرى أنّ الحديث النبوي أقوى في الاستشهاد وأعظم في الاحتجاج

من غيره بعد القرآن وقراءاته طبعا؛ التي تأتي في المرتبة الأولى في الاستشهاد[5]، وقد ظهر الاستشهاد بالحديث وانتشر بين النحاة الأندلسيين في عصر الموحّدين؛ الذين كان منهم السهيلي وابن خروف[1].

---

[1] – سعيد حسن بحيري، "المدخل إلى مصادر اللغة العربية"،ص: 09.

[2] – ينظر: محمود عكاشة، "علم اللغة: مدخل نظري في علم اللغة العربية"، ص: 130.

[3] – يُنظر: السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص: 54.

[4] – محمود عكاشة ، "علم اللغة"، ص: 131.

[5] – ينظر: إبراهيم السامرائي، "المفيد في المدارس النحوية"، ص: 239.

لا يجب أن يُفهم من عدم استشهاد النحاة القدماء بالحديث الشريف أنّهم كانوا يحطّون من قدره أو من قدر صاحبه عليه أفضل صلوات الله، فكيف سيفكّرون في ذلك وهذه الأحاديث لمحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو أفصح الخلق على الإطلاق، وهو سيدنا ومولانا وحبيب رب العالمين جلّ وعلا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش، وأني نشأت في بني سعد بن بكر»[2]، وكان مسترضعا فيهم، وهم الذين قال فيهم أبو عمرو بن العلاء: أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم"[3].

ولفصاحته عليه الصلاة والسلام، فإنّ كلامه يُستدلّ منه مما ثبت أنّه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضا، فإنّ غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى ، وقد تداولتها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها، فرَوَوْها بما أدّت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا، وقدّموا وأخّروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا يظهر الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويّا على أوجه شتى وبعبارات مختلفة[4].

فإذًا، ربما يعود هذا الاختلاف حول الاستشهاد بالحديث إلى عدم تدوينه في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا ما ذكرته سابقا، فقد كان الحديث النبوي يُروى شفويّا؛ فتعرّض الكثير منه للضياع والتحريف، والزيادة والنقص، ولتعدد الروايات، ثم لما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية وظهرت النزعات العصبية قام بعض أهل الأهواء بوضع أحاديث مكذوبة على الرسول صلى الله عليه وسلم؛ بهدف الدفاع عن آرائهم الكلامية المتطرّفة، وبعضهم الآخر للاحتجاج بها في مجادلاتهم الفقهية[5].

كما سمح قوم آخرون لأنفسهم أن يضعوا أحاديث في الحثّ على الأخلاق الفاضلة والأعمال الخيرية، والحث على العبادة وقراءة القرآن؛ بنيّة مقاومة الضلالات والترهيب من عذاب الله والترغيب في ثوابه، فأدّت هذه الأسباب إلى ظهور عدّة أحاديث موضوعة وضعيفة، ومما يشهد على كثرة هذه الأحاديث ما جاء في شرح مسلم، قال: "قال ابن عدي لما أخذ عبد الكريم بن العوجاء الوضّاع ليُضرب

---

[1] – محمد إبراهيم البنا، "السهيلي ومذهبه النحوي"، ص: 41.

[2] – السيوطي، "المزهر في علوم اللغة و أنواعها "، 1/ 172.

[3] – يُنظر: السيوطي، "المرجع نفسه "، 1/ 172.

[4] – ينظر: السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص: 52.

[5] – بغدادي بلقاسم، "المعجزة القرآنية"، ص: 195 – 196.

عنقه، قال: لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها وأحلل" [1]. ويشهد على ذلك أيضا ما رُوي عن البخاري؛ الذي يحوي كتابه نحو سبعة آلاف حديث، منها ثلاثة آلاف مكرّرة، قال: "خرّجت كتاب الصحيح من زهاء ستمائة ألف حديث في ستّ عشرةسنة"[2].

وبالإضافة إلى كون الحديث يشتمل على قدر كبير رُوي بالمعنى و لم يُضبط بلفظه، وأنّ طائفة كبيرة من المحدّثين لم يكونوا عربا ينتمون إلى أصول عربية، فهي موضع ثقة في عربيتها .[3]

فكلّ هذه الأسباب كوّنت دافعا قويا لدى الرافضين لقضية الاستشهاد بالحديث، وجعلتهم يمنعون الاستشهاد به وينتقدون كلّ من يفعل ذلك، ولكن بالمقابل، فإنّ المجيزين للاستشهاد به لم يسكتوا عن اعتراضات ونقد أقرانهم من النحاة، فقدّموا بدورهم دلائل دعّموا بها صحّة موقفهم إزاء الاستشهاد بالحديث النبوي، وسأعرض لهذا بالتفصيل في موضع لاحق.

إن المطلع على المصادر التي تناولت هذه القضية بالدراسة يجد نحاة الأندلس أنفسهم وقفوا مواقف متباينة اتجاه قضية الاستشهاد بالحديث والقياس عليه؛ لذلك قسمهم الدارسون إلى ثلاث طوائف :

1 / طائفة منعت الاستشهاد بالحديث مطلقا، وعلى رأسها: أبو حيان النحوي وشيخه أبو الحسن بن الضائع؛ متّبعين في ذلك من تقدمهم من النحاة ومن شيوخ المدرستين.

2 / طائفة اتخذت الوسط سبيلا، وعلى رأسها: **الشاطبي**(ت590هـ) والسيوطي(ت911هـ)؛ حيث أجازا الاستشهاد بالأحاديث القصار التي يمكن حفظها؛ والتي تجري مجرى الأمثال، وكذلك فعل كثير من المحدثين.

3 / طائفة أجازت الاستشهاد بالحديث كلّه، وعلى رأسها: ابن مالك الأندلسي وابن هشام الأنصاري .[4]وسأبدأ الحديث بالمجيزين للاستشهاد بالحديث .

3-1: المجيزون للاستشهاد بالحديث: قال ابن الطيب(ت1170هـ): "ذهب إلى الاحتجاج به ـــ أي الحديث الشريف ـــ والاستدلال بألفاظه وتراكيبه جمع من الأئمة، منهم: شيخا هذه الصناعة، وإماماها الجليلان: "ابن مالك" و"ابن هشام" و"الجوهري" وصاحب البديع "الحريري" و"ابن سيده"

---

[1] – أحمد أمين، "فجر الإسلام"، ص: 205.

[2] – البخاري، " الصحيح " ص: 8 .(مقدمة الكتاب).

[3] – إبراهيم السامرائي، "المدارس النحوية: أسطورة وواقع"، ص: 26.

[4] – يُنظر: بكري عبد الكريم، "ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي"، ص: 91 .

و"ابن خروف" و"ابن فارس" و"ابن جني" و"أبو محمد عبد الله بن بري" و"السهيلي" وغيرهم ممن يطول ذكره"[1].

ومن النحاة الذين عُدّوا أوّل من استكثر من رواية الحديث في النحو:ابن مالك ، مع أنّه استشهد به من قبله ابن خروف والسهيلي، بل استشهد به أحيانا أبو علي الفارسي وابن جني وابن بري المصري، ولكنّ ابن مالك هو الذي توسّع في الاستشهاد به[2] ؛ بحيث لم يوفّر جهدا في انتقاء الأحاديث التي يستشهد بها لما يضعه من قواعد نحوية،وهذا ما يظهر في كتاب"شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، فهذا المصنّف من أبرز الأصول في موضوع الاستشهاد بالحديث في الدراسات النحوية، لا يستغني في الرجوع إليه باحث في هذا الجانب [3]. فكلّ صفحة من صفحاته تحوي نصوصا من الحديث الشريف[4]، فابن مالك انفرد عمن سبقه من النحاة حين استشهد لمجموعة مسائل بأكثر من مائتين وستين حديثا، متوسّعا في هذا الشأن توسّعا نفّس فيه بعض الشيء عن العربية[5].

ومن بين نحاة الأندلس الذين استشهدوا بالحديث: السهيلي، فكتابه "نتائج الفكر في النحو" يمثّل أحسن دليل على استشهاد صاحبه بهذا المصدر اللغوي، فالسهيلي كان من أهل الرواية والدراية، والمتتبع لمؤلّفاته يجد نصوص الحديث أقرب إليه من غيرها، حتى إنّه استعان بها في تصوّر معالم البيئة، كما استعان بها في التوجيه اللغوي .[6]

وقد استشهد السهيلي بالحديث في اللغة والنحو أيضا، ففي كتابه "نتائج الفكر" اعتمد أكثر من عشرين حديثا في بيان دلالات الألفاظ والتراكيب، كما أنّ كتابه "الروض الأُنُف"، يُعدّ مصدرا أصلا في الاستشهاد بالحديث، أما أماليه، فهي حافلة بالأحاديث التي يستشهد بها ولها .[7]

---

[1] – ابن الطيب الفاسي، "فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح"، 1/ 64.

[2] – شوقي ضيف، "المدارس النحوية"، ص: 309 -310.

[3] – ابن مالك، "شواهد التوضيح والتصحيح"، ص: 14.

[4] – ابن مالك، "المصدر نفسه"، ص: 22.

[5] – ابن مالك، "المصدر نفسه "، ص: 26.

[6] – يُنظر: محمد إبراهيم البنا، "السهيلي ومذهبه النحوي"، ص: 260.

[7] – ينظر: محمد إبراهيم البنا، " المصدر نفسه"، ص: 259 – 260.

ولا يفوتني هنا أن أذكر نحويّا آخر من نحاة الأندلس اشتُهِر بأوّليته في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، و هو ابن خروف، ولكنّ هذا النحوي على ما يبدو لم يُعطَ حقّه من الدراسة؛ لأنه في جميع المصادر اللغوية لم أجد سوى مجردّ إشارات بسيطة أشار فيها أصحابها لهذا الأندلسي، ففي خزانة الأدب مثلا، نقل البغدادي نصّا عن الحسن بن الضائع أشار فيه إلى ابن خروف، يقول فيه: "وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، و إن كان يرى أنّ من قبله قد أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى."[1]

3-2: المعترضون على الاستشهاد بالحديث:

فكما كان ببلاد الأندلس نحاة استشهدوا بالحديث النبوي الشريف في مؤلفاتهم النحوية، فإنه يوجد نحاة آخرون من هذه البلاد قد ثاروا ضد كلّ نحوي استشهد أو أجاز الاستشهاد بالحديث، ومن بن هؤلاء: أبو حيان النحوي وشيخه أبو الحسن ابن الضائع.

فأبو حيّان كان على رأس المانعين للاستشهاد بالحديث؛ حيث تبع في ذلك شيخه الحسن بن الضائع(ت680هـ)؛ الذي يقول في كتابه "شرح الجمل": " تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة، كسيبويه وغيره، الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى اله عليه وسلم؛ لأنّه كان أفصح العرب"[2].

إذا، فابن الضائع يصرّح بأنّ السبب الذي دفعه هو ومن سبقه من نحاة المشرق إلى منع الاستشهاد بالحديث، هو كون الأحاديث النبوية قد رويت بالمعنى وليس باللفظ نفسه الذي نطق به الرسول صلى الله عليه وسلم، ولو أنّه ثبت أنّ الأحاديث النبويّة لم تنقل بالمعنى، لأجاز النحاة القدماء وعلى رأسهم البصريون الاستشهاد بها.

فإذا كان هذا رأي ابن الضائع فيما يخصّ الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فإنّ تلميذه أبا حيان لم يخالفه، بل سار على دربه؛ حيث انتقد ابن مالك انتقادا شديدا لإكثاره من الاستشهاد بالحديث في مؤلفاته. قال في شرحه كتاب ابن مالك "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد": "وقد أكثر المصنّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلّية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين

---

[1] – عبد القادر البغدادي، "خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب"10/1 والسيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"،ص 54.

[2] – عبد القادر البغدادي،"خزانة الأدب"، 1/ 10، و ينظر: السيوطي،" الإقتراح في علم أصول النحو"، ص: 54 .

والمتأخّرين سلك هذه الطريقة غيره، على أنّ الواضعين الأوّلين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس"[1].

بالإضافة لكون لأبي حيان من أشد المعجبين بسيبويه، حتّى أنّه ليكاد يصل إلى مرتبة العصبيّة له، ولا يكاد يذكره إلا بما يوحي بالإجلال والإعظام، وهو في الجملة شديد التروع إلى مذاهب أهل البصرة، و إن كان لم يلتزم أقوالهم التزاما تامّا[2] ولربّما هذا الإعجاب الشديد لأبي حيان بشيخ نحاة البصرة بسيبويه، هو الذي جعله ينتقد من يستشهد بالحديث الشريف انتقادا لاذعا ـــوهذا ما سبقت الإشارة إليه مع ابن مالك ـــ وهذا الانتقاد من طرف أبي حيان ربّما يعود أيضا إلى كونه كان يتّبع سيبويه في مذهبه، فكتاب سيبويه على أهميته في الدرس النحوي، وعلى الرغم من تعدّد موضوعاته وكثرة صفحاته ليس فيه اعتماد للحديث إلا في سبعة مواضع، حسب إحصاء عبد السلام هارون، والحديث في المواضع السبعة أصل يستدل به على القاعدة، و لم يرد على سبيل التوكيد لغيره من النصوص[3].

إذا، نستنتج أنّ أبا حيان منع الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف منعا باتا، وهو بفعله هذا خالف غيره من نحاة الأندلس باستثناء شيخه ابن الضائع؛ لذلك نجد موقفه شديدا قاسيا اتجاه ابن مالك، حتى أنّه تجاوز في نقده إلى حدّ رميه بعدم التلقي عن الشيوخ، وعدم القدرة على المنافسة والمباحثة والمراجعة[4].

فأبو حيان عبّر عن مذهبه الذي كان ينصّ على منع الاستشهاد بالحديث الشريف خير تعبير، وحجّته في ذلك هو ومن تقدّم عنه ، هي عدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلّم؛ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وإنّما كان ذلك لأمرين:

---

[1] – عبد القادر البغدادي، "خزانة الأدب "، 10/1. ويُنظر: السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو"، ص: 52.

[2] – يُنظر: مني إلياس، "القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1405،1هـ/ 1985 ، ص: 157 – 158.

[3] – محمد عيد، " الرواية والاستشهاد باللغة "، ص: 130.

[4] – يُنظر: عبد القادر البغدادي، "خزانة الأدب"، 1/ 4، 7، والمقرّي، " نفح الطيب "، 2/ 427 وما بعدها.

ـــ أحدهما: أنّ الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصّة واحدة قد جرت في زمانه ρ فتُنقل بألفاظ مختلفة، كحديث[1]:« **زوجتكها بما معك من القرآن** »،وفي رواية أخرى:

« **ملّكتكها بما معك من القرآن** »، وفي الثالثة: « **خذها بما معك من القرآن** » وفي الرابعة: « **أمكنّاكها بما معك من القرآن** »، فنعلم يقينا أنّه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا يُجزم بأنه قال بعضها؛ إذ يُحتمل أنّه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ ، فأتت الرواة بالمرادف، و لم تأت بلفظه؛ إذ المعنى هو المطلوب، ولاسيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأمّا من ضبط اللغة فبعيد جدّا، لاسيما في الأحاديث الطوال[2].

و لم يجد بعض علماء الحديث حرجا في تصريحهم بروايتهم للحديث بالمعنى؛ لصعوبة ضبط اللفظ الذي وُضع عليه، فال أبو سفيان الثوري: "إن قلت لكم: إنّي أحدّثكم كما سمعت فلا تصدّقوني، إنّما هو المعنى، ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم علم اليقين أنّهم إنّما يروون بالمعنى" [3] . وهذا سبب تعدّد لفظ الحديث في كتب الحديث، ولا شكّ أنّ اختلاف الرواية سبب في اختلاف طول الحديث في بعض الروايات، وقصره في أخرى[4].

ـــ والأمر الآخر: أنّه وقع اللحن فيما روي من الحديث؛ لأنّ كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك [5]. وقد عبّر أبو حيّان عن رأيه في قضيّة الاستشهاد بالحديث في شرحه للتسهيل بقوله: " و المصنّف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر، متعقّبا بزعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز، وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة ـــ وكان ممن أخذ عن ابن مالك ـــ قلت له: "

---

[1] ـــ الحديث عن سهل بن سعد ، أنّ امرأة عرضت نفسها على النبيّ ρ ، فقال له رجل : "يا رسول الله زوِّجنيها "، فقال : " ما عندك؟" قال : "ما عندي شيء" ، قال : **« اذهب والتمس ولو خاتما من حديد »**. فذهب ثمّ رجع فقال : " لا والله ما وجدت شيئا ولا خاتما من حديد.، فقال له: "ماذا معك من القرآن؟" قال : "معي سورة كذا ، وسورة كذا ، وسورة كذا" سوَرٌ بعددها ، فقال النبيّ ρ : **« زوّجناكها بما معك من القرآن »**. وفي رواية: **« اذهب، فقد ملّكتكها بما معك من القرآن »**. وفي رواية أخرى: **« أملكناكها »**، ينظر: البخاري، " الصحيح "، كتاب النكاح، باب تزويج المعسر، الحديث رقم: 5087، ص: 617 . وباب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح، الحديث رقم: 5141، ص: 622 ـــ 623 .

[2] ـــ السيوطي، " الاقتراح في علم أصول النحو "، ص: 53 .

[3] ـــ السيوطي، " الاقتراح في علم أصول النحو "، ص: 53 .

[4] ـــ محمود عكاشة ، " علم اللغة – مدخل نظري في اللغة العربية " ، ص: 131.

[5] – ينظر: سعيد الأفغاني ، " في أصول النحو "، ص: 48 .

يا سيّدي هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما يُعلم أنّه ليس من لفظ الرسول صلى الله عليه وسلّم " فلم يُجب بشيء "[1] .

ونظرة واحدة إلى معاجم العربية مثل "تهذيب اللغة" للأزهري(ت370هـ)، و "الصحاح" للجوهري(ت339هـ) و"المخصص" لابن سيده(ت458هـ)، و"مقايس اللغة " لابن فارس(ت395هـ)، كافية لدحض ما ادّعاه أبو حيّان. وهذا ما أكّده ابن الطيب الفاسي بقوله: " لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف العلماء في الاحتجاج بالحديث الشريف إلاّ ما أبداه الشيخ أبو حيّان وأبو الحسن بن الضـــائع ، وتابعهما على ذلك الجلال السيـــوطي "[2]، فلو كان النحويون القدماء كأبي عمرو بن العلاء والأصمعي وسيبويه يمتلكون ثروة نحويّة أو لغويّة أو حديثيّة وافرة كما توفّرت للمتأخّرين منهم لعضّوا عليها بالنواجذ، ولغيّروا كثيرا من قواعدهم؛ التي صاحبها شحّ المورد حين وضعها، ولكانوا أشدّ المنكرين على أبي حيان جمودَه وضيق نظرته وإنتجاعه الجدب، والخصب محيط به من كل جانب[3].

3ـ 2 ـ 1: الردّ على المعترضين:

وبالنسبة لمن يجيزون الاستشهاد بالحديث الشريف مثل: ابن مالك و ابن هشام، وابن خروف، وابن الطيب، وغيرهم من النحاة، فهم يردون اعتراضات المانعين في سهولة ويسر.

فأمّا المانع الأول: وهو تجويز الرواية بالمعنى، فيجيبون عليه بأنّ الأصل: الرواية باللفظ، ومعنى تجويز الرواية بالمعنى أنّ ذلك احتمال عقليّ فحسب لا يقين، وعلى فرض وقوعه فالمغيّر لفظا بلفظ في معناه عربي مطبوع، يستشهد بكلامه في اللغة، ونحن نعرف مقدار تحري علماء الحديث وضبطهم لألفاظه، حتى إذا شك راو عربي بين « **على وجوههم**»

و« **على مناخرهم** »[4] أثبتوا شكّه، ودوّنوه مبالغة في التحري والدقة [5].والطرق التي سلكوها هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص،حتّى إنّه ليمكن الجزم بأنّهم أوّل من

وضع أصول البحث العلمي الدقيق للأخبار والمرويات لأمم الأرض أجمعين.[6]

---

[1] ـ السيوطي، " الاقتراح في علم أصول النحو "، ص: 53 ـ 54 . وينظر: عبد القادر البغدادي، " خزانة الأدب "،1/ 12.

[2] – ابن الطيب الفاسي، " فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح "، 53/1 .

[3] – ينظر : سعيد الأفغاني : " في أصول النحو"، ص: 49 ـ 50.

[4] ـ النووي، محي الدين أبو زكريا ابن شرف الدمشقي الشافعي، " شرح الأربعين النوويّة في الأحاديث الصحيحة النبويّة " شرح: ابن دقيق العيد، دار الهدى ، عين مليلة، الجزائر، دط، 2002، ص: 122 .

[5] ـ ينظر: سعيد الأفغاني ، " في أصول النحو "، ص: 50 ـ 51 .

[6] ـ عز الدين بليق ، "منهاج الصالحين" ، ص: 33 .

وهناك خطوات اتبعوها حتى أنقذوا السنة من الكيد ونظّفوها مما أريد إلحاقه بها من أوحال، منها: إسناد الأحاديث وتوثيقها، بالإضافة إلى نقد الرواة وبيان حالهم من صدق أو كذب، وكذا وضع قواعد عامة لتقسيم الحديث وتمييزه .[1]

وأمّا المانع الثاني، وهو وقوع اللحن في بعض الأحاديث المروية، فهو شيء إن وقع قليل جدا، لا يبنى عليه حكم، وقد تنبّه إليه الناس، و لم يستشهد به أحد، ولا يصحّ أن يُمنع من أجله الاستشهاد بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح إلا إن جاز إسقاط الاستشهاد بالقرآن الكريم؛ لأنّ بعض الناس يلحن فيه[2].

فقولُ المعارضين أنّ بعض الرواة كانوا أعاجم، وبالتالي كانوا يلحنون دون أن ينتبهوا لذلك، فقد كان على هؤلاء النحاة أن لا ينسَوا بأنّ ذلك اللحن كان موجودا أيضا في غير نصوص السنة من مادة اللغة التي اعتمدها النحاة، ومع ذلك قُبلت في

الدراسة من غير معارضة أورد؛ لأنّ العبرة كانت بغلبة العصر لا بلحن الأفراد[3].

ومعلوم أنّهم قد تشدّدوا في أخذ الناس بضبط ألفاظ الحديث، حتى إذا لحن فيه أحدهم أقاموا عليه النكير، وكان هذا التشديد تقليدا متوارثا في حمَلة الحديث حتى يومنا هذا [4].

وحتى بالنسبة للذين يرْوونه بالمعنى، فإنّهم يعظّمون أمر اللحن في الحديث، فهذا الإمام الأوزاعي، وهو إمام أهل الشام، يقول: " أعربوا الحديث، فإنّ القوم كانوا عربا" ويقول: "لا بأس بإصلاح اللحن في الحديث"، وهذا حماد بن سلمة يقول: "من لحن في حديثي فليس يحدّث عني " [5]

وأغلب الظن أن من استشهد بالحديث من المتقدمين، لو تأخّر به الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية، لقصروا استشهادهم عليه بعد القرآن الكريم، ولما التفتوا قطّ إلى الأشعار والأخبار التي لا تلبث أن يطوّقها الشك؛ إذا وُزنت بموازين فنّ الحديث العلمية الدقيقة[6].

---

[1] – عز الدين بليق ، "منهاج الصالحين" ، ص: 35 .

[2] – سعيد الأفغاني ، " في أصول النحو"، ص: 52.

[3] ــ ينظر : محمد عيد ، "الرواية والاستشهاد" ، ص: 137 .

[4] ــ سعيد الأفغاني ، " في أصول النحو"، ص: 52 .

[5] – سعيد الأفغاني ، " المصدر نفسه "، ص : 53 .

[6] – سعيد الأفغاني ، " في أصول النحو "، ص : 53 ــ 54 .

وينبغي الإشارة هنا إلى أنّ اللحن إذا كان قد وقع في بعض رواية الحديث وقع مثله في نطق بعض علماء العربية المشهورين في قراءة القرآن الكريم، وفي كلام العرب، حتّى أننا نجد في كتب النحو واللغة شواهد لمن أخطأ وهو يقرأ القرآن، أو يخطب، وقد خالف بعض الشعراء قواعد العربية، وردّ عليهم كثير من علماء العربية، وأشهرهم في ذلك" الفرزدق؛ الذي يستشهد بشعره في النحو واللغة، فلم تكن آفة اللحن في رواية بعض الحديث فقط، ولكن وقع في لسان العرب، مع أنّ علماء العربية اختصّوا علماء الحديث فقط باللحن دون بقية علماء العرب. فكثير من روّاة الحديث كانوا رواة للشعر والمأثور من كلام العرب الفصحاء، وكان الموالي قد انفردوا برواية الحديث، وكثير منهم كان راوية للغة والشعر، والغريب في ذلك أنّ الموالي من علماء اللغة رفضوا رواية أضرابهم من الموالي رواة الحديث، فكان سيبويه، وهو من الموالي لا يستشهد بالحديث، وكذلك الكسائي[1].

وفي مقابل ذلك استشهد علماء المعاجم بكلام النبي صلى الله عليه وسلم، وأكثرهم "ابن منظور"، وممّا يلفت الانتباه، هو أنّ علماء العربية بحثوا غريب الحديث في ضوء لغات العرب معترفين بلفظه العربي الفصيح، ثم نقضوا هذا الصنيع بتركه في الاستشهاد النحوي، ونقد من يأخذ به، وتسخيف رأيه وحجته[2].

3-3: مذهب المتوسطين:

إذا كانت هناك طائفة من النحويين قد أجازت الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وطائفة أخرى منعت ذلك منعا باتا، فإنّ هناك طائفة ثالثة اتخذت مذهبا وسطا، تزّعمها أبو الحسن الشاطبي (ت790هـ)؛ الذي أنكر على النحاة استشهادهم بكلام أجلاف العرب، وتركهم الاستشهاد بالأحاديث الصحيحة[3]، يقول: "لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث رسول الله عليه الصلاة والسلام، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم؛ الذين يبولون على أعقابهم وأشعارهم؛ التي فيها الفحش والخنا، ويتركون الأحاديث الصحيحة؛ لأنّها تُنقل بالمعنى، وتختلف روايتها وألفاظها.[4]

---

[1] ـــ ينظر : محمود عكاشة : "علم اللغة – مدخل نظري في اللغة العربية" ، ص: 134.

[2] ـــ ينظر : محمود عكاشة : "المرجع نفسه " ، ص: 135.

[3] – ينظر: محمد سالم صالح، " أحوال النحو– دراسة في الفكر الأنباري"، ص: 241.

[4] – ينظر: عبد القادر البغدادي، " خزانة الأدب"، 12/1.

و يرى الشاطبي أنّ الحديث ينقسم إلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاصّ كالأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حُجْر، والأمثال النبوية، فهذا يصحّ الاستشهاد به في العربية[1] ، وقال ردّا على ابن مالك وما ذهب إليه: " وابن مالك لم يفصّل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، وبني الكلام على الحديث مطلقا، ولا أعرف له سلفا إلا ابن خروف، فإنّه أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الضائع :" لا أعرف هل يأتي بها مستدلاّ بها، أم هي لمجرّد التمثيل؟، والحقّ أنّ ابن مالك غير مصيب في هذا، فكأنّه بناه على امتناع نقل الأحاديث بالمعنى، وهو قول ضعيف. " [2]، وهكذا فالشاطبي يفرّق بين ما اعتنى الرواة بألفاظه وما روي بالمعنى، فهو لا يطرح الأحاديث جملة، كما لا يقبلها جملة، بل يفرّق بينها [3]؛ لذلك نجده قد طعن فيما ذهب إليه ابن مالك من عدم التمييز بين الأحاديث في عملية الاستشهاد؛ حيث أجاز ابن مالك الاستشهاد بجميع الأحاديث النبوية بدون

استثناء، وكأنّ الأحاديث كلّها مما يصح اعتماده في بناء القواعد، مع أنّ المتأخّرين جميعا ميّزوا بين أنواع الحديث، فلم يأخذوا بها كلّها .[4]

وقد تبع السيوطي ابن الضائع وأبا حيّان في إنكارهما على ابن مالك الاستشهاد المطلق بالحديث، مثبتا أنّ الرواة كانوا ينقلون بالمعنى، بقول: " ومما يدلّ على صحّة ما ذهب إليه ابن ضائع وأبو حيان أنّ ابن مالك استشهد على لغة "أكلوني البراغيث" بحديث الصحيحين: « **يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**»، وأكثر من ذلك، حتّى صار يسميها: " لغة يتعاقبون "[5] .

ولكنّ السيوطي يقرّر ومنذ البداية موقفا متوسّطا في هذه المسألة بين المنع والإجازة، مشابها لما ذهب إليه الشاطبي، يقول: " وأمّا كلامه صلى الله عليه وسلّم، فيُستدلّ منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المروري، وذلك نادر جدا، والنص يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضا " [6] ، وقد وقف

---

[1] ــ عبد القادر البغدادي، " المصدر نفسه "، 12/1 ــ 13 .

[2] ــ عبد القادر البغدادي، " " خزانة الأدب "، 13/1 .

[3]- ينظر: عبد القادر البغدادي، " خزانة الأدب" 12/1 ، وينظر: "بدر الدين الدماميني" (ت227هـ) وسراج الدين البلقيني (ت805هـ)، "الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية"، ص: 10.

[4]- ينظر :"خديجة الحديثي"، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف"، ص: 426 ــ 427.

[5]- ينظر: السيوطي، " الاقتراح في علم أصول النحو"، ص: 55.

[6]- ينظر: السيوطي، " المصدر نفسه "، ص: 52 .

هذا الموقف المعتدل من الباحثين المحدثين: محمد الخضر حسين، وهو من أفضل من كَتب في هذا الموضوع [1].

نستخلص من هذا الفصل أنّ النحاة الأوائل اعتمدوا مصادر السماع المختلفة حيث أفادوا منها في استنباط قواعدهم النحوية، ولكن الأولوية عندهم كانت للشعر العربي الفصيح؛ لأنه كان هم العربي وسدمه، وجعلوا القرآن في المرتبة الثانية وبعده الحديث النبوي الذي عدّوه داخلا في كلام العرب، أمّا نحاة الأندلس فقد كانت لهم وجهة نظر خاصّة؛ حيث أعطوا الأولويّة للنثر، فجعلوا القرآن الكريم وقراءاته في المرتبة الأولى، ثمّ الحديث النبوي في المرتبة الثانية، وبعده كلام العرب من شعر ونثر، وكان تصنيفهم للحديث النبوي الشريف كمصدر أساس من مصادر الاستشهاد، هو الميزة التي انفرد بها الدرس النحوي عندهم .

[1]- ينظر: محمد سالم صالح، " أصول النحو- دراسة في فكر الأنباري "، ص: 242 .